الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ١٠

أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٣ م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية
د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر
أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. محمد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد بجامعة أم القرى
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس
أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم
د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**اللغات المنسوبة في كتاب "لغات القرآن" للفراء** **دراسة وصفية تحليلية لما تفرد به** د. مقبل بن علي الدعدي	٩
٢)	**الاستئناف البياني عند سيبويه** د. نيّاف بن رزقان بن هليل السلمي العنزي	٧١
٣)	**تغليط الفيروزآبادي الجوهريَّ** **دراسة تقويمية** د. منصور بن دباس بن عبد الله العتيبي	١٣١
٤)	**لحنُ العامّة في مُعجمِ تهذيبِ اللغة** **دراسة نحوية صرفيّة** د. خليفة بن محمد بن سليمان الخليفة	٢٤١
٥)	**أنواع المعنى السبعة لدى " جيفري ليتش" في كتابه** "Semantics – The study of meaning" **دراسة وصفية تحليلية** د. علي بن جازي بن علي الدبيسي	٣٢٥

م	البحث	الصفحة
٦)	**تحقيق نسبة كتاب "عرائسُ المحصَّل مِن نَفائسِ المُفَصَّل" المنسوب لفخر الدين الرازي** د. عبد الله بن محمد المديفر	٣٨٥
٧)	**الشواهد الحديثية في علم المعاني من كتاب شرح عقود الجمان للسيوطي دراسة بلاغية** د. عايد بن سليم الحسيني	٤٥١
٨)	**الاقتران الحجاجي في آيات التوحيد دراسة وصفية تحليلية** د. أحمد أحمد السيد شتيوي وفاء بنت مليح الشمري	٥٣٩
٩)	**التَّشكيل البصري وشعريَّة اللغة في ديوان التباس للشاعر حسن الزهراني** د. ناصر سليم الحميدي	٥٩١

الشواهد الحديثية في علم المعاني
من كتاب شرح عقود الجمان للسيوطي
دراسة بلاغية

Ḥadīth Evidences In the science of Meanings
from the book Sharḥ ʿUqūd al-Jumān by al-Suyūṭī
A Rhetorical study

د. عايد بن سليم الحسيني

الأستاذ المساعد بقسم الأدب والبلاغة بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

البريد الإلكتروني: drayed543@gmail.com

المستخلص

يقوم البحث على دراسة الشواهد الحديثية على مسائل علم المعاني في كتاب شرح عقود الجمان للسيوطي وتحليلها تحليلاً بلاغياً يبين تميزها وانفراد السيوطي بإيرادها ومدى تأثره بغيره من البلاغيين.

وسارت خطة الدراسة وفق تسلسل المسائل البلاغية، وقد أثبتت الدراسة تميز هذا الكتاب لانفراد السيوطي بإيراد كثير من الشواهد الحديثية التي لم ترد عند غيره، وتبرز تمكنه وحسن اختياره.

ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

فالفصل الأول: في شواهد الفصاحة وبناء الجملة، في ثلاثة عشر مبحثاً، والفصل الثاني: في شواهد بناء الجمل، ويشمل الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وفيه تسعة مباحث، ثم ختمت البحث بخاتمة أوردت فيها أهم النتائج منها أنه من خلال دراسة الشواهد الحديثية ظهرت عناية السيوطي بها استشهاداً وتوثيقاً حيث انفرد السيوطي بذكر كثير من الأحاديث التي لم ترد عند غيره من البلاغيين، ويعكس ذلك ما له من باع طويل ودراية واسعة بعلم الحديث، وقد جاءت الأحاديث متضمنة المسائل البلاغية المستشهد عليها مما يدل على ذوقه البلاغي وحسن اختياره، ويظهر في البحث سعة اطلاع السيوطي على المؤلفات البلاغية، حيث ظهر تأثره بآراء البلاغيين السابقين مثل السبكي والطيبي.

سائلاً المولى –عز وجل– أن أكون قد وفقت بهذا البحث إلى المراد منه الشروع فيه.

الكلمات المفتاحية: الشواهد– الحديثية– السيوطي– شرح– عقود الجمان.

Abstract

This research focuses on studying the hadith evidences related to the science of meanings in the book "Sharh ʿUqūd al-Jumān" by al-Suyūṭī and analyzing them rhetorically to demonstrate their uniqueness and the author's exclusive inclusion of them, as well as the extent of his influence from other rhetoricians. The study follows a plan organized according to the sequence of rhetorical issues, revealing the distinctive features of the book and al-Suyuti's exclusive inclusion of many hadith evidences not found elsewhere, highlighting his competence and wise selection.

The study consists of an introduction, a prelude, two chapters, and a conclusion .

The first chapter focuses on the evidences of eloquence and sentence structure in thirteen sections. The second chapter explores the evidences related to sentence construction, including conjunctions, disjunctions, brevity, and amplification, in nine sections. The research concludes by summarizing the key findings, emphasizing al-Suyuti's unique inclusion of hadith evidences not found in the works of other rhetoricians. It also reflects his extensive knowledge of hadith science, and the study reveals his broad knowledge of rhetorical writings, showing his influence from earlier rhetoricians like al- Subki and al-Ṭayyibī.

Praying to Almighty Allah that I have succeeded in achieving the purpose of this research.

Keywords: Evidences - Hadith - al-Suyūṭī - Explanation - ʿUqūd al-Jumān.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم وحجة البيان، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

فإن للشواهد أثراً عظيماً في إرساء قواعد العلوم، وبيان أقسامها وتفريعاتها، وسبر أغوار دقائقها وبديع لطائفها، والأخذ بنواصي الألباب لإدراك خصائصها، وانقياد الأذواق لتلمس جمال صور الكلام ودلالات تراكيبه.

ومن أعظم العلوم التي تكون للشواهد منزلة رفيعة في تذوقها، والخوض في أعماق أسرارها علمُ البلاغة، فهو علمٌ يجمع بين القواعد والتذوق، ويختلف الحكم على الكلام بلاغياً باختلاف مقاماته والأحوال المحيطة به؛ فتكون الحاجة فيه إلى كثرة الشواهد وتعدد المقامات أكثر فضلاً عن كون البلاغة من أجلّ العلوم وأشرفها، وخير شواهدها ما كان من كتاب الله المعجزة الخالدة التي تتجدد على مر العصور، فعجائبه ولطائفه لا تنتهي عند حد أو زمن.

أما حديث الرسول صلى الله عليه وسلم فهو أعلى مراتب كلام البشر، فلا يماثله كلام، ولا يقاربه في جوامع كلمه، وفصاحة لفظه، ودلالة تراكيبه، وبدائع تصويره.

والمتأمل في شواهد البلاغيين يلحظ أن أقلّ الشواهد وروداً في تصانيفهم ومؤلفاتهم الشواهدُ المستمدة من الحديث النبوي، فلم تكن بمقدار الاستشهاد بالآيات القرآنية وأشعار العرب، وهذا من أهم دواعي كتابة هذا البحث، حيث قام على إبراز الشواهد الحديثية في علم المعاني في كتاب شرح عقود الجمان للسيوطي، ولاسيما وأن السيوطي له باع طويل في علم الحديث، فقد بلغت مؤلفاته في الحديث (٢٠٥) مؤلفاً [(١)]، ويحفظ ما يربو على مائتي ألف حديث، ويمكن أن نجمل أسباب الدراسة في الأمور التالية:

(١) ينظر: نجاح بنت أحمد الظهار، "مؤلفات السيوطي في علم البلاغة". مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع٢٨، (شوال ١٤٢٤هـ): ٨٦٨.

١-وفرة الشواهد الحديثية في كتاب شرح عقود الجمان، وأثر الشواهد لا يخفى في ترسيخ قواعد العلوم عامة، وبيان تفريعاتها، وتنوع مسائلها، وخاصة علم البلاغة.

٢- الثراء البلاغي في تناول السيوطي لهذه الشواهد، بما يورده من آراء ومناقشات حولها.

٣- القيمة العلمية لكتاب شرح عقود الجمان حيث تضمن زيادات وتقسيمات بلاغية لم ترد في كتاب التلخيص للقزويني

٤- قلة الشواهد الحديثية في كتب البلاغيين مقارنة بالشواهد القرآنية والشعرية على الرغم من قيمتها البيانية وأهمية الاستشهاد بها.

٥- السيوطي عالم موسوعي، ومن العلوم التي عني بها علمُ الحديث وعلم البلاغة، وهذا ما جعله من أكثر علماء البلاغة استشهاداً بالأحاديث النبوية.

٦- إبراز جانب من جهود السيوطي البلاغية، التي تبرز الذوق السليم، والنظر الدقيق، وأنه ليس مجرد جامعا للآراء، كما يرى البعض.

٧- عدم وجود دراسة سابقة -حسب علمي-تعنى بهذا الموضوع

فهذه أهم الأسباب التي جعلتني أعقد العزم -مستعيناً بالله- على دراسة هذا الموضوع، وعنونت له بـ: "**الشواهد الحديثية في علم المعاني من كتاب شرح عقود الجمان للسيوطي، دراسة بلاغية**".

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في النقاط التالية:

١- إبراز جهود السيوطي من خلال ما أورد من الشواهد الحديثة التي دعمت البلاغة العربية بشواهد جديدة.

٢- الذهاب إلى إثراء الدرس البلاغي التطبيقي من خلال الاعتماد على الشواهد الحديثية، والاتكاء على مصدر من مصادرها القديمة.

تجلية الأسرار البلاغية الكامنة خلف الأسلوب النبوي بما يمكّن الداعية والموجه

من الاستفادة منها في تحسين أسلوبه في تبيين الحق، والدعوة إليه.

أسئلة البحث:

السؤال الأول: من هو الإمام السيوطي، وكيف أسهم في خدمة البلاغة العربية من خلال مؤلفاته في البلاغة العربية؟

السؤال الثاني: ما مدى توافر تطبيقات السيوطي في الشواهد الحديثة في باب المسند والمسند إليه؟

السؤال الثالث: ما مدى توافر تطبيقات السيوطي في الشواهد الحديثية في استعمال المضارع للاستمرار، وحذف المفعول للاستهجان؟

السؤال الرابع: كيف تناول السيوطي التطبيقات على الشواهد الحديثية من خلال الأساليب الخبرية والإنشائية؟

السؤال الرابع: كيف تناول السيوطي الشواهد الحديثية في باب الوصل والفصل، والإيجاز، والتوشيع، والتكرار، والتردد، والاحتراز، والتتميم، في علم المعاني؟

الدراسات السابقة

لقد قامت جملة من الدراسات حول جهود السيوطي البلاغية منها:

- جلال الدين السيوطي وجهوده البلاغية، د. عمر راشد خليل، بحث تكميلي لمرحلة الدكتوراه، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م.
- السيوطي البلاغي، د. جاسم سليمان الفهيد، مكتبة آفاق.
- مؤلفات السيوطي في علم البلاغة، د. نجاح الظهار، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، ج ١٦، عدد ٢٨، ١٤٢٤هـ.
- جهود الإمام جلال الدين السيوطي في علم المعاني، د. نحاح الظهار، مكتبة الرشد.
- كما حظي كتاب (شرح عقود الجمان) بعدد من الدراسات منها:
- نظرة تحليلية في كتاب شرح عقود الجمان للإمام جلال الدين السيوطي، ضمن كتاب (بحوث في البلاغة)، د. عبد الستار حسين زموط، ط١، ١٤١٣هـ، مطبعة الحسين الإسلامية.

- زيادات السيوطي في علم المعاني من كتابه شرح عقود الجمان على تلخيص المفتاح للقزويني، إعداد أسامة يحيى عبد الهادي، بحث تكميلي لمرحلة الماجستير، قسم الأدب والبلاغة، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٨هـ.
- زيادات السيوطي في شرح عقود الجمان على القزويني في علمي البيان والمعاني، عرض وتحليل، إعداد محمد رفيق إظهار ميان، بحث تكميلي لمرحلة الماجستير، ١٤٤٢هـ.

وجُلّ الدراسات التي ذكرت لم يكن لها صلة مباشر في الموضوع الذي سعيت لدراسته وإن كانت تدرس الجهود البلاغية للإمام السيوطي، فإن دراستي تناولت الشق الخاص بالشاهد الحديثي الذي وإن أورده الباحثون بصورة عامة لا يمكن أن يصل إليه القارئ أو المتخصص كون الدراسات السابقة عرض إجمالي للجهود البلاغية للسيوطي.

ومن الدراسات التي تناولت جانبا من الشواهد الحديثية عند البلاغيين:

- شواهد الحديث النبوي في الدراسات البلاغية من بداية القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير، من قسم الأدب والبلاغة، بكلية اللغة العربية، بالجامعة الإسلامية، اعداد طلال بن حطيحط بن عايد المورعي؛ اشراف سعد الدين كامل عبد العزيز شحاتة، تاريخ النشر: ١٤٣٤ هـ، ٢٠١٣ م.

وتختلف هذه الرسالة عن البحث من حيث مادة الدراسة ومن جهة التناول، فقد تضمن البحث عددا من الشواهد التي خلت منها الرسالة، كما انأن البحث يعنى ببيان جهود وآراء السيوطي وموقفه من آراء البلاغيين، ومناقشة ذلك.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس؛ وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد: ويشتمل على نبذة مختصرة عن السيوطي، وكتابه شرح عقود الجمان.

الفصل الأول: شواهد الفصاحة وبناء الجملة: وفيه ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: شاهد تتابع الإضافات.

المبحث الثاني: شاهد تعريف المسند إليه بضمير الخطاب.

المبحث الثالث: شاهد تكرار المعرف والمنكر.

المبحث الرابع: شاهد الإبدال من المسند بدل الكل من البعض.

المبحث الخامس: شاهد تقديم المسند إليه على خبره الفعلي والياً حرف النفي.

المبحث السادس: شاهد تقديم المسند إليه لإفادة العموم.

المبحث السابع: شاهد التغليب.

المبحث الثامن: شواهد تقييد المسند بالشرط.

المبحث التاسع: شاهد استعمال المضارع للاستمرار.

المبحث العاشر: شاهد حذف المفعول للاستهجان.

المبحث الحادي عشر: شاهد خروج الاستفهام إلى التعظيم.

المبحث الثاني عشر: شاهد خروج الأمر إلى الخبر.

المبحث الثالث عشر: شاهد استعمال "يا" لنداء القريب.

الفصل الثاني: شواهد بناء الجمل: ويشمل شواهد الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وفيه تسعة مباحث.

المبحث الأول: شاهد الوصل لدفع الإيهام.

المبحث الثاني: شاهد "الجامع العقلي".

المبحث الثالث: شاهد "الإيجاز".

المبحث الرابع: شاهد دلالة العقل على الحذف والشروع في الفعل على تعيين المحذوف.

المبحث الخامس: شواهد التوشيع.

المبحث السادس: شواهد التكرار.

المبحث السابع: شاهد الترديد.

المبحث الثامن: شاهد الاحتراس.

المبحث التاسع: شاهد التتميم.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات.

الفهارس: وفيها ثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث قمت بجمع الأحاديث، وترتيبها حسب، ورودها في الشرح معنوناً لها بإضافتها إلى المسألة البلاغية المستشهد لها، ودراستها دراسة تبين جهة الاستشهاد فيها وتحليلها، وإبراز الآراء البلاغية ومناقشتها، بصورة تبرز جهود السيوطي في هذا الجانب، مع مراعاة ما يتطلبه البحث العلمي من سلامة النص، ودقة التوثيق، ووضع الفهارس اللازمة.

تمهيد

وفيه نبذة عن السيوطي، وعن كتاب شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان

نبذة عن السيوطي

السيوطي هو: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيريّ الأسيوطيّ(١).

ولد في مدينة القاهرة ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة(٢) لقبه جلال الدين(٣)، كما يلقب بابن الكتب(٤)، ويكنى بأبي الفضل(٥)، وعلى الرغم من فقد والده قبل بلوغ السادسة من عمره إلا أنه نشأ نشأة علمية منذ الصغر، فحفظ القرآن قبل أن يتم ثماني سنين، وحفظ عدداً من المصنفات والمتون.

يقول عن نفسه: "ونشأت يتيماً، فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين، ثم

(١) عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م). ١: ٣٣٥.

(٢) عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، "حسن المحاضرة". ١: ٣٣٦؛ والسيوطي، "كتاب التحدث بنعمة الله". تحقيق اليزابث مارى سارتين، (القاهرة: المطبعة العربية الحديثة)، ٣٢.

(٣) عبد القادر الشاذلي، "بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين السيوطي". تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ٦٢.

(٤) عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس، "النور السافر عن أخبار القرن العاشر". تحقيق الدكتور أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، (ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠١م). ٩٠.

(٥) عبد الحي بن أحمد بن محمد، ابن العماد، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق عبد القادر الأرناؤوت، ومحمود الأرناؤوت، (ط١، دمشق–بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م). ١٠: ٧٥.

حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك"[١].

وتلقى الفقه والأصول والعربية والحديث والتفسير والمعاني وغيرها من العلوم على عدد من علماء عصره[٢].

وقد حباه الله ذاكرة قوية وسرعة في الحفظ والكتابة والتأليف، فقد كان يحفظ أكثر من مائتي ألف حديث، وكتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً[٣].

مصنفاته العلمية:

كان لنشأته العلمية ومواهبه الفطرية أثر عظيم في تنوع معارفه وتعدد مشاربه، وكثرة مؤلفاته في عدد من العلوم، فقد ذكر السيوطي أن مؤلفاته بلغت ثلاثمائة مصنف سوى ما رجع عنه[٤]، وكان للبلاغة نصيب وافر من اهتمامه، فقد ألف عدداً من الكتب في البلاغة، كما تناول بعض المسائل البلاغية من خلال مصنفاته في العلوم الأخرى.

ومن مصنفاته البلاغية:

١) عقود الجمان في المعاني والبيان[٥]، ويسمى مفتاح التلخيص[٦].
٢) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان[١]، ويسمى حل عقود الجمان[٢].

(١) السيوطي، "حسن المحاضرة". ١: ٣٣٦.
(٢) ينظر: المصدر السابق ١: ٣٣٦-٣٣٨.
(٣) ينظر: الشاذلي، "بهجة العابدين".١٤٦؛ ونجم الدين محمد بن محمد العزي، "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة". تحقيق خليل المنصور، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م). ١: ٢٢٩.
(٤) ينظر: السيوطي، "حسن المحاضرة". ١: ٣٣٨.
(٥) خليفة، الحاجي، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". تحقيق محمد شرف الدين يا لتقايا، ورفعت بيلكه الكليسى، (بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي)، ٢: ١١٥٤؛ والسيوطي، "حسن المحاضرة". ١: ٣٤٤، وإسماعيل باشا البغدادي، "هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين". (بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي). ١: ٥٤٠.
(٦) خليفة، "كشف الظنون". ٢: ١٧٦٠.

٣) مختصر المفتاح[٣] (مختصر شرح أبيات تلخيص المفتاح).
٤) نكت على التلخيص" الإفصاح"[٤].
٥) جنى الجناس، وغيرها من المؤلفات[٥].

أما دراسة المسائل البلاغية من خلال العلوم الأخرى فقد وردت في عدة مؤلفات منها: (معترك الأقران) و(الإتقان في إعجاز القرآن) و(المزهر) و(همع الهوامع) و(التحبير في علم التفسير).

نبذة عن كتاب شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان

الكتاب شرح لمنظومة (عقود الجمان) التي نظمها السيوطي مختصراً في أبياتها كتاب (تلخيص المفتاح) للقزويني، وقد سمى هذا الشرح في المقدمة تعليقاً، فيقول:"هذا تعليق لطيف علّقته لينتفع به من حلَّ أرجوزتي التي نظمتها في علم المعاني والبيان، وسميتها: (عقود الجمان) إذ لم يتسع وقتي لكتابة شرح عليه كما ارتضيته"[٦].

ولم يشر المؤلف في عنوان الكتاب إلى البديع، مع أن الكتاب اشتمل عليه، حيث بُني على مقدمة، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وخاتمة، ولعله قصد بذلك الإيجاز والمحافظة على السجع في العنوان، أو لاعتبار علم البديع خارجاً عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولا يتجاوز مجرد تحسين الكلام[٧].

---

(١) المصدر السابق ٢: ١١٥٤؛ والسيوطي، "حسن المحاضرة". ١: ٣٤٤؛ والبغدادي، "هدية العارفين". ١: ٥٤٠.
(٢) خليفة، "كشف الظنون". ٢: ١١٥٤؛ والبغدادي، "هدية العارفين". ١: ٥٤٠.
(٣) السيوطي، "حسن المحاضرة". ١: ٣٤٤.
(٤) خليفة، "كشف الظنون". ١: ٤٧٩؛ والسيوطي، "حسن المحاضرة". ١: ٣٤٣-٣٤٤.
(٥) ينظر: الظهار، "مؤلفات السيوطي في علم البلاغة". ٨٧٣-٨٨٦.
(٦) عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، "شرح عقود الجمان في المعاني والبيان". تحقيق الدكتور إبراهيم محمد الحمداني والدكتور أمين لقمان الحبار، (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م). ٤١.
(٧) ينظر: عبد الستار حسين زموط، "نظرة تحليلية في كتاب (شرح عقود الجمان) للإمام جلال =

وسار على طريق الخطيب في ترتيب مسائل علم البلاغة، كما ظهر في الشرح ميل المؤلف إلى الإيجاز بعدم الإكثار من سرد الأمثلة والتعليلات، يقول المؤلف: "هذه الأرجوزة حاوية لما في تلخيص المفتاح، مع تلخيص في العبارة، وترك كثير من الأمثلة والتعاليل، معوِّضاً عنها زيادات حسنة، بعضها اعتراض عليه، وبعضها ليس كذلك، وربما قدّمت أو أخرت للمناسبة"(١).

ويحسب للسيوطي تجاوز بعض التعليلات المنطقية التي وردت في كتاب (تلخيص المفتاح)، وظهور شخصيته في اعتراضه على الخطيب في كثير من المواطن، كما ظهرت سعة اطلاعه في تعدد المصادر التي اعتمد عليها في شرحه، مثل أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، والمصباح لابن مالك، وأكثر الزيادات الواردة في الشرح مستمدة من كتاب (عروس الأفراح) للسبكي، و(التبيان) للطيبي.

وقد أضاف السيوطي على تلخيص المفتاح تقسيمات وأغراضاً بلاغية لم ترد في كتاب التلخيص، وكان أكثر إضافاته في علم البديع، فقد زاد أكثر من أربعين نوعاً من المحسنات البديعية التي لم يذكرها الخطيب في التلخيص.

وتميز (شرح عقود الجمان) بوفرة الشواهد، حيث بلغت شواهده ألفاً وثلاثمائة وستة وثلاثين شاهداً، منها خمسمائة وخمسة وثلاثون شاهداً قرآنياً، ومائة وثمانية وثمانون شاهداً حديثياً، وخمسمائة وثلاثة وسبعون شاهداً شعرياً، وأربعون شاهداً نثرياً(٢).

ولم يسلم هذا الكتاب (شرح عقود الجمان) من الانتقاد، يقول الدكتور أحمد مطلوب منتقداً هذا الكتاب وجميع مؤلفات السيوطي: "وليس في هذا الكتاب آراء جديدة، والتفاتات نقدية لها قيمتها وأهميتها، وهو ككتبه الأخرى جمع للآراء، وعرض

= الدين السيوطي ضمن كتاب (بحوث في البلاغة)". (ط١، مطبعة الحسين الإسلامية، ١٤١٣هـ)، ١٤.

(١) السيوطي، السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٤٢.

(٢) ينظر: جاسم سليمان الفهيد، "السيوطي البلاغي". (مكتبة آفاق)، ١٠٨.

للموضوعات"[١].

وفي هذا الرأي تجنٍّ واضح على السيوطي ومؤلفاته، فالمتأمل في هذا الشرح يظهر له جهد السيوطي في تهذيب التلخيص من بعض التعليقات المنطقية، وله إضافات في تقسيم بعض المسائل والأغراض البلاغية، كما يحسب للمؤلف كثرة الشواهد التي تضمنها الشرح.

ومن المآخذ على السيوطي أنه يورد آراء البلاغيين، ولا يعتني بمناقشة تلك الآراء،[٢]؛ وهذا خلاف الغالب ،ولعل ذلك يعود إلى موافقتها وتبنيها.

(١) أحمد مطلوب، "القزويني وشروح التلخيص". (ط١، بغداد: مكتبة النهضة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ٦٠٥.

(٢) زموط، "نظرة تحليلية في كتاب (شرح عقود الجمان)"، ١٩.

الفصل الأول: شواهد الفصاحة وبناء الجملة

وفيه ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: شاهد تتابع الإضافات.

المبحث الثاني: شاهد تعريف المسند إليه بضمير الخطاب.

المبحث الثالث: شاهد تكرار المعرف والمنكر.

المبحث الرابع: شاهد الإبدال من المسند بدل الكل من البعض.

المبحث الخامس: شاهد تقديم المسند إليه على خبره الفعلي والياً حرف النفي.

المبحث السادس: شاهد تقديم المسند إليه لإفادة العموم.

المبحث السابع: شاهد التغليب.

المبحث الثامن: شواهد تقييد المسند بالشرط.

المبحث التاسع: شاهد استعمال المضارع للاستمرار.

المبحث العاشر: شاهد حذف المفعول للاستهجان.

المبحث الحادي عشر: شاهد خروج الاستفهام إلى التعظيم.

المبحث الثاني عشر: شاهد خروج الأمر إلى الخبر.

المبحث الثالث عشر: شاهد استعمال "يا" لنداء القريب.

المبحث الأول: شاهد تتابع الإضافات

قال رسول الله ﷺ: " إنَّ الكريمَ ابنَ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريمِ يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ خليلِ الرحمنِ"(١).

أورد السيوطي هذا الحديث شاهداً على أن توالي الإضافات والتكرار لا يخلّ بفصاحة الكلام دائماً، كما ذهب إليه بعض البلاغيين، وإنما العبرة بما يحدثه توالي الإضافات من ثقلٍ على اللسان؛ فإن أحدثَ الثقلَ على اللسان أخلَّ بفصاحة الكلام، وإن لم يحدث الثقل على اللسان لم يخلّ بفصاحة الكلام، كما هو ظاهر في الحديث النبوي الشريف.

وأن الثقل على اللسان ناتج عن تنافر الكلمات، فالاحتراز عنه بالتنافر أولى.

فاعتراض السيوطي من وجهين، وهما: عدم التسليم بأن كل كلام مشتمل على إضافات متوالية يخرج من دائرة الفصاحة، وإذا أخلّ توالي الإضافات بالفصاحة فإنه يدخل في التنافر، ولا يعدّ أمراً مستقلاً.

يقول السيوطي في نظمه قصيدة:

" قيـــــل وألا يكثُـــــرَ التكـــــرُّرُ ولا الإضـــافاتُ وفيـــه نظـــرُ"(٢)

وقال في شرح هذا البيت: "شرط بعض الناس في فصاحة الكلام خلوّه من كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقول المتنبي(٣):

وَتُســعِدُني في غَمــرَةٍ بَعــدَ غَمــرَةٍ سَـبوحٌ لَهـا مِنهـا عَليهـا شَـواهِدُ

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". (دار السلام، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م). ٥٦٦، حديث رقم: ٣٣٨٢، وص: ٥٦٧، حديث رقم: ٣٣٩٠، وص: ٨٠٨، حديث رقم: ٤٦٨٨.

(٢) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٤٩.

(٣) أحمد بن الحسين المتنبي، "ديوان". (بيروت: دار بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). ٣١٩.

وقول ابن بابك[١]:

حَمَـامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الْجَــنــْدَلِ اسْجَعِـيْ[٢]

وفي هذا القول نظر؛ لأن ذلك إن أفضى إلى الثقل في اللسان، فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخلّ في الفصاحة، وقد قال تعالى: ﴿وٱلشمس وضحىٰها ۝١﴾[٣] إلى آخر السورة، فكرّرت الضمائر، وقال تعالى: ﴿ربنا وءاتنا ما وعدتنا﴾[٤] ﴿وٱعف عنا وٱغفرْ لنا وٱرحمنآ﴾[٥] وقال تعالى في تكرير الإضافات: ﴿ذكْر رحْمت ربك عبْدهۥ زكريآ ۝٢﴾[٦]، ﴿كدأْب ءال فرْعوْن﴾، ﴿بيْن يدىْ نجْوىٰكمْ﴾[٧]، وقال النبي ﷺ: " إنَّ الكريمَ ابنَ الكريمِ ..."[٨].

وقد سبق إلى ذلك الشيخ عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز؛ حيث يقول: "إياك والإضافات المتداخلة فإن ذلك لا يحسن، وإذا سلم من الاستكراه لطف

(١) ينظر البيت في: ضياء الدين، ابن الأثير، "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر". تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، (دار نهضة مصر، القاهرة). ١: ٣١٣؛ وعبد الرحيم العباسي، "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: عالم الكتب)، ١: ٥٩.

(٢) تكملت البيت: (فأنت بمرأى من سعاد ومسمع)

(٣) سورة: الشمس: ١.

(٤) سورة: آل عمران: من الآية ١٩٤.

(٥) سورة: البقرة: من الآية ٢٨٦.

(٦) سورة: مريم: ٢.

(٧) سورة: المجادلة: من الآية ١٢.

(٨) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٤٩ – ٥٠؛ وقد سبق تخريج الحديث: (ص: ١٢).

وملح"[١] وأشار الخطيب[٢] وغيره من شراح التلخيص[٣] إلى أن توالي الإضافات لا يخل بفصاحة الكلام ما لم يحدث ثقلاً على اللسان، بدليل وجوده في الحديث الشريف السابق ولم يخلّ بفصاحته.

وأما السبكي فيرى أن الحديث الشريف لا تعلُّق له بتوالي الإضافات أصلاً، وإنْ قَصَد الخطيبُ الاستشهاد به على عدم كراهية التكرار في الكلام، ففيه نظر؛ لأن كل اسم من الأسماء المكررة يدل على مسمى آخر مختلف عما سبق، بخلاف الضمائر في بيت المتنبي فإنها ترجع إلى شيء واحد[٤].

وأجاب ابن يعقوب المغربي عن ذلك بأن الحديث الشريف اشتمل على توالي الإضافات وكثرة التكرار؛ لأن الإضافات تشمل المتداخلة بأن يكون الأول مضافاً للثاني، والثاني مضافاً للثالث، وهكذا، كمثال الخطيب: حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي، وغير المتداخلة كالحديث الشريف[٥].

ويظهر لي أن جواب المغربي أقرب للصواب، وإن لم يجب عن اعتراض السبكي في مسألة التكرار، فأقول بأن الإضافات كما تشمل المتداخلة وغير المتداخلة، كذلك كان

(١) عبد القاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز". تحقيق محمود محمد شاكر، (ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م). ١٠٤.

(٢) ينظر: الخطيب القزويني، "الإيضاح". تحقيق إبراهيم شمس الدين، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م). ١٨.

(٣) ينظر: سعد الدين التفتازاني، "المطول". تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، (ط٣، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م). ١٥١، وأحمد بن محمد، ابن يعقوب، "مواهب الفتاح". تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. ١: ١٢٤؛ ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد، الأطول: ١/١٨٢.

(٤) ينظر: بهاء الدين السبكي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ١: ٨٦.

(٥) ينظر: ابن يعقوب، "مواهب الفتاح". ١: ١٢٥.

التكرار فإنه يشمل تكرار اللفظ دون المعنى، وتكرار المعنى دون اللفظ، وتكرار اللفظ والمعنى معاً [١]. ففي الحديث الشريف تكرار اللفظ دون المعنى، وفي بيت المتنبي تكرار اللفظ والمعنى معاً.

ولا يخفى على المتأمل أن التكرار في الحديث أبلغ من صيغة الجمع؛ لما فيه من تأكيد الصفة، والنص على تجذرها في الأنبياء عليهم السلام، وقد أفاد لفظ إبراهيم في آخر الحديث مزيداً من التجانس اللفظي مع لفظ الكريم المتكرر.

(١) ينظر: ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين، "العمدة". (دار الجيل)، ٢: ٧٣.

المبحث الثاني: شاهد تعريف المسند إليه بضمير الخطاب

قال ﷺ: "بِشْر الْمَشَّائِين فِي الظُّلْمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّور التَّامّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"(١).

استشهد السيوطي بهذا الحديث على أن الخطاب قد يخرج عن أصله إلى إفادة العموم، فالخطاب في قوله: "بشر" ليس لمعين؛ وإنما كان لكل من تتأتى له رؤية مَن هذه حاله من المؤمنين، وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى من إفادة العموم الدال على سعة فضل الله، وهي بشارة لكل من يخطو في الظلم إلى بيت من بيوت الله متعبداً متقرباً إليه بالطاعات.

يقول السيوطي: "والأصل في الخطاب أن يكون مفرداً أو مثنىً أو جمعاً، وقد لا يقصد به معين ليعمّ كل مخاطب على سبيل البدل نحو: (فلان لئيم إن أكرمتَه أهانك، وإن أحسنتَ إليه أساء إليك)، فلا تريد به مخاطباً بعينه، بل تريد (أن أُكرِم أو أُحسِن إليه) فتخرجه في صورة الخطاب ليعمّ، فإن معاملته لا تختص بواحد دون آخر، ومنه قوله تعالى: (ولو ترى إذ وقفوا على النار) (٢)، ونحوه من الآيات أُخرِج في صورة الخطاب ليعمّ إذ المراد أنّ حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص براءٍ دون آخر، فلا يختص بالخطاب مخاطب دون مخاطب، بل كل من تتأتي منه الرؤية فله مدخل فيه، وكذلك حديث: (بشّر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة)(٣).

ومن اللفتات البلاغية الظاهرة في الحديث صفة المبالغة في قوله: "المشائين" حيث تدل على أن البشارة تكون لمن دوام على ذلك الفعل حتى غلب عليه، وهو ما يؤيده قوله: "في الظلم"؛ حيث يفيد الجمع تكرار الفعل، أو شدة الظلام، بالإضافة إلى الصورة البديعية، حيث طابق بين قوله: "الظلم" و "النور التام"، وهو طباق

---

(١) أخرجه ابن ماجه في "سنن" ك/ المساجد والجماعات ب/ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاة (١/ ٤٩٩ رقم ٧٨٠)، وصححه الألباني.

(٢) سورة: الأنعام: من الآية ٢٧.

(٣) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٦٨.

يتجاوز مجرد اللفظ إلى المبالغة في وصف كل من اللفظين؛ فالظلام متكرر أو حالك، والنور تام لا يعتريه نقص.

والخطاب لغير معين عند الخطيب موافق لمقتضى الظاهر حيث يقول: "هذا كله مقتضى الظاهر"[(١)] وتابعه الدسوقي في ذلك حيث يردّ على من يرى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، بأن المقام ليس فيه شيءٌ داعٍ إلى إيراد الخطاب لمعين فأجري الكلام على خلاف ذلك الداعي، بل الحاصل هو مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لغرض تعميم الخطاب، فهو مقتضى الظاهر، وكذلك لا يمكن عده من قبيل وضع المضمر موضع المظهر؛ إذ ليس وضع المضمر موضع المظهر بمجرد صحة إقامته مقامه إذ كل مضمر يصلح لذلك، بل أن يكون المقام مقام المظهر، فأقيم المظهر مقامه، وليس المقام الذي نحن بصدده مقامَ المظهر، بل هو مقام الخطاب[(٢)].

وذهب بعض البلاغيين إلى أن هذا من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بوضع المضمر موضع المظهر، فإن قوله: (ولو ترى) الظاهر فيه: ولو يرى كل أحد [(٣)].

وحمله على الظاهر أولى لأن المقام يقتضي العموم، ويتحقق ذلك بأن يكون الخطاب لغير معين.

---

(١) القزويني، "الإيضاح". ٦٦.

(٢) ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، "حاشية الدسوقي على مختصر السعد". تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) ١: ٥٦٠ – ٥٦١.

(٣) ينظر: عربشاه، "الأطول: ١: ٢٩٥.

المبحث الثالث: شاهد تكرار المعرف والمنكر

" خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَرِحًا مَسْرُورًا وهو يَضْحَكُ ويَقُولُ: لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح»: ٦]"(١).

استشهد السيوطي بهذا الحديث على أن الاسم إذا كرّر مرتين؛ فإن له ثلاثة أحوال، وهي:

(١) أن يكون الثاني غير الأول.

(٢) أن يكون الثاني عين الأول.

(٣) ما يحتمل الأمرين.

وتكون الحالة الأولى، وهي أن يكون الثاني غير الأول، إذا ورد الاسم المكرر نكرتين؛ مثل لفظ "يسر" في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾(٢)، وتتحقق الحالة الثانية، وهي أن يكون الثاني عين الأول، إذا كان الأول معرفة، والثاني كذلك؛ مثل لفظ "العسر" في الآية، واستدل المصنف بالحديث على ذلك؛ حيث نص الحديث على أن العسر واحد واليسرين مختلفان؛ حيث قال- صلى الله عليه وسلم - "لن يغلب عسر يسرين"، وكذلك يكون الثاني عين الأول؛ إذا كان الأول

(١) أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ط٢، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، حديث رقم: ٣٩٥٠، ٢: ٥٧٥، وهذا إسناد ضعيف بسبب الحسن بن عطية العوفي، فقد اتفق أهل العلم على تضعيفه. انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب" (٢/٢٩٤)، ولذلك ضعف الحافظ ابن حجر حديث جابر هذا. ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري". ٨: ٧١٢.

(٢) سورة الشرح، الآيتان:٥-٦.

نكرة، والثاني معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾[١]، فالمصباح الثاني هو الأول، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٢].

وتتحقق الحالة الثالثة، وهي ما يحتمل الأمرين، إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة، كلفظ "القوم" في قول الشاعر[٣]:

عفــــوًا عـــــن بـــــني ذُهْـــــلٍ ... وَقُلْنَـــــا القَـــــوْمُ إِخْـــــوَانُ

عَسَـــــــى الأَيَّامُ أَنْ تُرْجِـــــــ ... عَـــــن قَومًـــــا كالـــــذي كـــــانُوا

وقد نقل السيوطي ذلك عن السبكي؛ حيث يقول السيوطي:

" ثُمَّ مِـــــنَ الْقَوَاعِـــــدِ الْمُشْـــــتَهِرَهْ ... إِذَا أَتَـــــتْ نَكِـــــرَةٌ مُكَـــــرَّرَهْ

تَغَـــــايَرَا وَإِنْ يُعَـــــرَّفْ ثَانِي ... تَوَافَقَـــــا كَـــــذَا الْمُعَرَّفَـــــانِ

شَـــاهِدُهَا الَّـــذِي رَوَيْنَـــا مُسْـــنَدَا ... لَـــنْ يَغْلِـــبَ الْيُسْـــرَيْنِ عُسْـــرٌ أَبَـــدَا

الأبيات من زوائدي نبّهت فيها على قاعدة مهمة تتعلق بالتعريف والتنكير وذكرها السبكي هنا؛ وذلك أن الاسم إذا كرّر مرتين، فإن كانا نكرتين، فالثاني غير الأول، أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينه، أو الأول معرفة، والثاني نكرة فقولان: فالأول والثاني كاليسر والعسر في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾﴾[٤]،

(١) سورة النور، من الآية:٣٥.

(٢) سورة المزمل، من الآيتين:١٥-١٦.

(٣) البيتان، لشهل بن شيبان الزماني، محمد بن أحمد المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة". تحقيق غريد الشيخ، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). ١: ٢٧.

(٤) سورة الشرح:٥-٦.

والثالث نحو: ﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ﴾[1] ،﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[2]، والرابع كما في قول شهل بن شيبان الزماني السابق.

وأصل هذه القاعدة الحديث الذي أشرنا إليه في النظم، فإنه جعل العسر الثاني في الآية هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، وقد روى مرفوعاً وموقوفاً، فالأول ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن قال: (خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَرِحًا مَسْرُورًا وهو يَضْحَكُ ويَقُولُ: لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ۝٦﴾)"[3].

وقال السبكي في ذلك: " قاعدة تتعلق بالتعريف والتنكير كثيرة النفع فى كل علم إذا ذكر الاسم مرتين فإن كانا معرفتين، أو الثانى معرفة والأول نكرة، فالثانى هو الأول، وإن كانا نكرتين فالثانى غير الأول، وإن كان الأول معرفة والثانى نكرة فقولان، فالأول والثانى كالعسر واليسر فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ۝٦﴾[4]؛ لذلك ورد: (لن يغلب عسر يسرين)، والثالث: كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولَۖ ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ۝١٦﴾[5][6]، والرابع كقوله[7]:

عفــــوًا عـــــن بـــــني ذُهْـــــلٍ وَقُلْنَـــــا القَـــــوْمُ إِخْـــــوَانُ

(١) سورة النور:٣٥.
(٢) سورة المزمل ١٦.
(٣) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٧٧.
(٤) سورة الشرح:٥-٦.
(٥) سورة المزمل:١٥-١٦.
(٦) السبكي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" ١: ٢٠٧.
(٧) البيتان لشهل بن شيبان الزماني، المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة". ١: ٢٧.

عَسَـــــــى الأَيَّامُ أَنْ تُرْجِـــــــــ عَـــن قَومًـــا كالـــذي كـــانُوا

ثم شكك السبكي في اطراد هذه القاعدة مستشهداً ببعض الآيات، ونقل عنه السيوطي ذلك بشيء من التصرف؛ حيث يقول: "ثم قال الشيخ بهاء الدين: الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة؛ لانتقاضها بأمثلة كثيرة: منها في المعرفتين قوله تعالى:﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[١]، فإنهما معرفتان، والثاني غير الأول؛ لأن الأول العمل والثاني الثواب، ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾[٢]، أي: المقتولة بالقاتلة، وكذا قوله تعالى:﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾[٣]، الآية"[٤].

وفي النكرتين قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[٥][٦].

واعترضَ السيوطي على ما استشهد به السبكي من الآيات بحجة أنها لا تخرج عن القاعدة السابقة؛ فقال: "قلت: الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأمل؛ فإن اللام في الإحسان فيما يظهر للجنس لا للعهد كما قال، وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة، وكذا آية النفس والحر بخلاف آية العسر، فإن (أل) فيها إما لمعهود ذهني وهو ما حصل له صلى الله عليه وسلم وللمسلمين من الشدة من الكفار أو للاستغراق كما يفيده الحديث، وكذا آية الظن لا نسلم فيها أن الثاني

(١) سورة الرحمن، الآية:٦٠.
(٢) سورة المائدة، الآية:٤٥.
(٣) سورة البقرة، من الآية:١٧٨.
(٤) السبكي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" ١: ٢٠٨.
(٥) سورة البقرة، من الآية:٢١٧.
(٦) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٧٨ – ٧٩.

غير الأول بل هو عين الأول قطعاً، إذ ليس كل ظن مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنية، وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين، واستحباب الصلح في سائر الأمور يكون مأخوذا من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير؛ لأن ما أحلّ حراما من الصلح أو حرّم حلالا فهو ممنوع، وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك؛ لأن المراد بالأول المسؤول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة؛ لأن في سريته سبب نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه فتأمل هذا وخرج عليه ما أشكل عليك"(١).

ورأي السبكي هو الأرجح؛ ويؤيده ما ذهب إليه بعض المفسرين عند قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾(٢) من أن المراد بالأول الإحسانُ في العمل، والمراد بالثاني الإحسان في الثواب(٣)، وقيل: بأن النبي صلى الله عليه وسلم فسّر الإحسان الأول بالتوحيد، والإحسان الثاني بالجنة (٤) مما يدل على أن الثاني غير الأول.

وكذلك قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾(٥)، فإن

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٧٩.

(٢) سورة الرحمن، الآية:٦٠.

(٣) ينظر: محمود بن عمر الزمخشري، "الكشاف". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ). ٤: ٤٥٣؛ ومحمد بن محمد بن مصطفي أبو السعود، "تفسير أبو السعود". (بيروت: دار إحياء التراث العربي،). ٨: ١٨٥، ومحمد بن جرير الطبري، "تفسير الطبري". تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). ٢٣: ٦٧.

(٤) ينظر: عبد الحق بن غالب، ابن عطية، "المحرر الوجيز". تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ)، ٥: ٢٣٤.

(٥) سورة البقرة، من الآية:٢١٧.

الأمر الذي لا غبار عليه هو أن القتال الثاني عين الأول، كما أشار إليه السبكي؛ لأن الأصل أن يتفق الجواب مع المطلوب في السؤال إلا أن يكون ثمة غرض بلاغي كما في الأسلوب الحكيم، وليس المطلوب أن يكون السؤال مقيداً والجواب مطلقاً، كما أشار المصنف إلى أن المراد بالأول المسؤول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي، والمراد بالثاني الذي هو الجواب جنس القتال، بل الظاهر أنه إن كان القتال المسؤول عنه، كما ذكر المصنف، فالجواب يكون في نفس السؤال، وإن كان القتال المسؤول عنه جنس القتال، فالجواب يكون في جنس القتال كذلك، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: شاهد الإبدال من المسند بدل الكل من البعض

عن أنس رضي الله عنه قال: "أُصِيبَ حَارِثَةُ[١] يَومَ بَدْرٍ وهو غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَقالَتْ: يا رَسولَ اللَّهِ، قدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فإنْ يَكُ في الجَنَّةِ أصْبِرْ وأَحْتَسِبْ، وإنْ تَكُنِ الأُخْرَى تَرَى ما أصْنَعُ؟ فَقالَ: ويْحَكِ، أوَهَبِلْتِ، أوَجَنَّةٌ واحِدَةٌ هي؟ إنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وإنَّه لَفِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ"[٢].

استشهد السيوطي بهذا الحديث للاستدلال على ورود بدل الكل من البعض في قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٦٠﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾[٣]، حيث ذكر أن "جنات" بدل من "الجنة" هو بدل كل من بعض، والغرض البلاغي تقرير خلودهم وتقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة.

وقد استدرك السيوطي على البلاغيين عدم تعرضهم لهذا النوع من البدل معللًا ذلك بإنكار جمهور النحاة له؛ فقال: "ولم يتعرض أهل هذا الفن لبدل الكل من البعض، وكأنه لإنكار الجمهور من النحاة له، وقد أجازه بعضهم مستدلا بقوله[٤]:

---

(١) هو حارثة بْن سراقة بْن الحارث الأنصاري الخزرجي النجاري أصيب ببدر، وأمه الربيع بنت النضر، عمة أنس بْن مالك، قتله حبان بْن العرقة ببدر شهيدًا، رماه بسهم وهو يشرب من الحوض، فأصاب حنجرته فقتله، وكان خرج نظارا وهو غلام، ولم يعقب. (ينظر: عز الدين ابن الأثير،" أسد الغابة". ١: ٦٥٠؛ ومحمد بن سعد بن منيع، "الطبقات الكبرى". دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، (الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م). ٣: ٣٨٧؛ وعبد الله بن عبد العزيز البغوي، "معجم الصحابة". ٢: ٩٥؛ وابن حجر العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة". ١: ٤٠٧.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". (ط٢، الرياض: دار السلام، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م). حديث رقم: ٣٩٨٢، وص: ١١٣٤، حديث رقم: ٦٥٥٠. ص: ٦٧٢.

(٣) سورة مريم، من الآيتين: ٦٠–٦١.

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، "ديوان". تحقيق د. عزيزة فوال بابتي، (ط١، بيروت: دار =

رَحِـــــم اللهُ أَعْظُمـــــاً دَفَنُوهـــــا بسجِسْـــتَان طَلْحَـــةَ الطَّلَحـــاتِ

ف(طلحة) بدل من (أعظمًا) وهي بعضه، وهذا الرأي هو المختار عندي، وفي القرآن ما يدل له قال تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٦٠﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ ف (جنات) أعربت بدلاً من الجنة، ولا شك أنه بدل كلّ من بعض، وحينئذٍ فنكتته البيانية تقرير خلودهم وإقامتهم بكونها عدناً، وأنها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده ولتقرُّر أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، كما رواه البخاري من حديث أنس قال: (أُصِيبَ حَارِثَةُ يَومَ بَدْرٍ وهو غُلَامٌ)الحديث[١].

وقد ذكر ذلك في كتاب همع الهوامع، فقال: "المختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح ... "[٢].

والذي يظهر لي أن إبدال الكلّ من البعض غير منطقي، ولعل إنكار جمهور النحاة له يعود إلى ذلك والله تعالى أعلم.

أما قوله صلى الله عليه وسلم: جنة واحدة، وفي رواية: أجنة واحدة، فأسلوب تعجب للدلالة على كثرتها، وهذا ما أكّده قوله: "إنها جنان كثيرة"، فجاء التوكيد ب(إنّ) وعدم الاكتفاء بدلالة الجمع في لفظ" جنان"، بل أكد تعدد الجنان وكثرتها بقوله "كثيرة"، ثم ذكر أن حارثة في الفردوس الأعلى مؤكداً ذلك ب(إنّ) والاكتفاء بالضمير (إنه) دون الاسم الظاهر (حارثة) تعجيلاً للمسرة، وليس أعظم من ذلك في تسلية الأم ودفع الحزن والألم عن فؤادها رضي الله عنها.

= الجيل، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ٨٧.

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٨١.

(٢) عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م). ٣: ١٥٠.

المبحث الخامس: شاهد تقديم المسند إليه على خبره الفعلي واليا حرف النفي

قال: -صلى الله عليه وسلم- "واللَّهِ ما أحملُكُم وما عِندي ما أحملُكُم عليهِ"(١).

استشهد السيوطي بهذا الحديث على ما قرّره البلاغيون، وفي مقدمتهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني، من أن تقديم المسند إليه على خبره الفعلي والياً حرف النفي يفيد نفي الخبر الفعلي عن المسند إليه وإثباته لغيره على سبيل القصر، وفي الحديث قصرُ عدم القيام بالفعل على المسند إليه، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، وإثباته لله عز وجل، وأكّد الإثبات بقوله: "ولكن الله حملكم".

يقول السيوطي: "هذا القول لعبد القاهر الجرجاني، وهو أنه قد يُقدَّم المسندُ إليه ليفيد تخصيصَه بالخبر الفعلي إن ولي أعني المسندَ إليه أداةُ نفي بأن وقع بعدها بلا فصل نحو: (ما أنا أضُرُّ) أي بل غيري، فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره؛ ولهذا لا يصح أن يقال: ولا غيري، لمناقضة منطوقه المفهوم الأول، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: (واللَّهِ ما أحملُكُم وما عِندي ما أحملُكُم عليهِ)

وقول المتنبي(٢):

وَمـــا أَنا أَســـقَمتُ جِســـمي بِـــهِ وَمـــا أَنا أَضـــرَمتُ في القَلـــبِ نارا

أي بل الجالب له غيري، وكما لا يصح أن يقال: (ما أنا فعلت كذا ولا غيري)، لا يصح أن يقال: (ما أنا رأيت أحدًا) ولا (ما أنا ضربت إلا فلانًا)؛ لأنه يقتضي أن إنساناً غير المتكلم رأى كلّ أحد وضرب كل أحد دون فلان؛ لأنه في الأول نفي الرؤية على وجه العموم في المفعول، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم فيه، وفي الثاني نفي الضرب الواقع على سوى زيد، فيجب أن يثبت لغيره

---

(١) رواه البخاري، "صحيح البخاري"، حديث رقم: ٦٦٢٣، وص: ١١٥٩، حديث رقم: ٦٧١٨ ص: ١١٤٥

(٢) المتنبي، أحمد بن الحسين، "ديون المتنبي"، (دار بيروت، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). ٣٦٥.

الضرب على ما سواه، وإن لم يتلُ النفيَ بأن يتأخر حرفه أو يفقد من الكلام أصلاً، فتارة يكون التقديم للتخصيص والرد على من زعم انفراد غير المسند إليه بالفعل أو مشاركته له نحو: (أنا سعيت في حاجتك) أي لا غيري إن قصد الرد على من زعم انفراد غيره، أو وحدي إن ردّ على من زعم المشاركة "[١].

وقد أشار الشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى ذلك، حيث يقول: "وإذا قلتَ: (ما أنا فعلْتُ) كنتَ نفَيْتَ عنك فِعْلاً يثبُتُ أَنه مفْعُولٌ، كأن تقول: (ما أنا ضربْتُ زيداً) لم تَقلْه إلاَّ وزَيدٌ مضروبٌ، وكان القصْدُ أن تَنْفي أن تكون أنتَ الضاربَ"[٢].

لقد فُهم من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما أنا أحمِلُكُم) أن الحمل حاصل، وكان قصدُه أن ينفي أن يكون هو الحامل، فيُثبِت ويؤكد أن الله هو الحامل، فالقصر بطريق التقديم متحقق في قوله (ما أنا حملتكم)، حيث نفى الرسولُ – صلى الله عليه وسلم – الحملَ عن نفسه وأثبته لغيره، ثم زاد القصر تأكيداً بطريق العطف ب"لكنّ" وبتكرير لفظ الحمل، ولا يصح أن يقال: ما أنا حملتكم ولا غيري؛ لما في ذلك من التناقض، حيث إن ما أُثبت لغير المسند إليه في أول الكلام، نُفي عنه في آخره.

وإن لم يسبق المسند إليه المتقدم بنفي، نحو: "أنا فعلت"، فلا يفيد القطع بحصول القصر، بل يحتمل القصر والتوكيد، فيفيد القصر إذا كان المخاطب منكراً أو متردداً، ويحمل على التوكيد بتكرار الإسناد أو التشويق إذا كان المخاطب خالي الذهن.

وبلاغة التوكيد ب(لكنَّ) في هذا الحديث النصّ على المثبت مع توكيده (الله حملكم) لإظهار فضل الله –عز وجل– مؤكدا نسبته إليه، وهو المقصود في الحديث.

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٨٤.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز". ١٢٤.

فالتقديم يفيد نفي الحمل عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وإثباته لله -عز وجل- والقصر في قوله (ما أنا حملتكم) يفيد التوكيد، ولكنه توكيد نسبة عدم الحمل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وأما نسبة الحمل إلى الله فيؤكدها قوله (لكنّ)، فقد تدرك نسبة الحمل إلى الله من الجملة الأولى (ما أنا حملتكم) إذ إن جملة القصر تشتمل على معنى الإثبات والنفي، ولكن التوكيد يتحقق بالجملة الثانية (ولكن الله حملكم).

المبحث السادس: شاهد تقديم المسند إليه لإفادة العموم

صلَّى لَنا رَسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ صلاةَ العَصرِ، فسلَّمَ مِن رَكْعتينِ، فقامَ ذو اليَدينِ، فقالَ: أقَصُرتِ الصَّلاةُ أم نَسيتَ يا رسولَ اللَّهِ؟ فأقبلَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: على النَّاسِ، فقالَ: أصدَقَ ذو اليدينِ؟ فَقالوا: نعَم، فأتَمَّ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ ما بقيَ منَ الصَّلاةِ، ثمَّ سجدَ سَجدَتينِ وَهوَ جالِسٌ بعدَ التَّسليمِ"(١).

استشهد السيوطي بهذا الحديث على أن تقديم لفظ العموم على أداة النفي يفيد عموم النفي، وهو ما يطلق عليه عموم السلب؛ أي: أن النفي شامل لجميع أفراد المسند إليه؛ فالنبي – صلى الله عليه وسلم– أراد نفي الأمرين: قصر الصلاة والنسيان؛ أي: لم تقصر الصلاةُ ولم يحصل النسيان، ولو أراد نفي أحدهما لقدّم النفي على لفظ العموم، ولكنه لم يرد ذلك، بل أراد عموم النفي، ويؤكد هذا المعنى قولُ ذي اليدين: "بعض ذلك قد كان".

يقول السيوطي: "وإذا توجه النفي إلى الشمول أفاد الثبوت لبعض ما أضيف إليه في الفاعل والتعلّق به في المفعول، وإن لم تكن داخلة في حيز النفي بأن قُدمت عليه ولم تقع معمولة للمنفي عمّ النفي كلّ فرد كقول أبي النجم:

قَـد أَصـبَحَت أُمُّ الخَيـارِ تَـدَّعي عَلـيَّ ذَنبـاً كُلُّـهُ لَم أَصـنَعِ(٢)

برفع (كلّ) أي لم أصنع شيئاً مما تدعيه، وكذلك في الحديثين الصحيحين لما قال له صلى الله عليه وسلم ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ قال: (كل ذلك لم يكن) أي لم يقع قصر ولا نسيان كما في الحديث الآخر (لم أنس ولم أقصر)"(٣).

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري". حديث رقم: ٧١٤، وص: ١٩٦، حديث رقم: ١٢٢٨. ص: ١١٧

(٢) علي بن أبي السعادات، ابن أبي النجم، "ديوان". تحقيق د. محمد أديب عبد الواحد جمران، (دمشق، مجمع اللغة العربية،١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م). ٢٥٦.

(٣) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ٨٩ – ٩٠.

ويعدّ قول أبي النجم السابق من أبرز الشواهد على تقديم لفظ العموم على النفي حيث نفى عن نفسه كلَّ الذنوب التي ادعتها عليه امرأته، ولذلك لا يصح أن يقال: "كل القوم لم يحضروا، وإنما حضر بعضهم"؛ لأن صدر الجملة يدل على نفي الحضور عن الجميع، وذلك يتعارض مع إثبات الحضور لبعضهم.

وأما إن تقدّم النفي على الألفاظ الدالة على العموم؛ نحو: "لم يحضر كل القوم" أفادَ نفي الفعل عن بعض أفراد المسند إليه، لا عنهم جميعاً، وهو ما يسمّى سلب العموم، فيجوز لك أن تقول: "لم يحضر كل الطلاب، وإنما حضر بعضهم".

ويعلّل الشيخ عبد القاهر هاتين الحالتين – أي تقديم لفظ العموم على النفي والعكس – بقوله: واعلمْ أنك إذا أدخلْتَ "كلاّ" في حيّز النفي، وذلك بأن تُقدِّم النفيَ عليه لفظاً أو تقديراً، فالمعنى على نفي الشُّمول دون نفي الفِعْل والوصفِ نَفْسِه. وإذا أخرجتَ "كلاّ" من حيّز النفي ولمْ تُدْخِلْه فيه، لا لفظاً ولا تقديراً، كان المعنى على أنك تتبَّعْتَ الجملة فنَفَيْتَ الفعلَ والوصفَ عنها واحداً واحداً. والعلة في أنْ كان ذلك كذلك، أنكَ إذا بدأتَ "بكلّ" كنتَ قد بنَيْتَ النفيَ عليه، وسلَّطْتَ (الكلّية) على النفْي وأعملْتَها فيه؛ وإعمالُ معنى الكُلّيةِ في النفي، يَقْتضي أن لا يَشُذَّ شيءٌ عن النفي، فاعرفْه![1].

وذهب التفتازاني إلى أن الحكم بإفادة سلب العموم عند تقديم أداة النفي على ألفاظ العموم ليس مطردا، وإنما هو حكم أكثري، واستدلّ بنحو قوله تعالى: "﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾[2]؛ لأنه لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض، فيقال: أطع بعضهم[3]، وتبعه في ذلك ابن يعقوب المغربي؛ فقال: "...ولكن الحق كما قيل أن الحكم أكثري لا كلي"[4]، وردّ الدسوقي بأن كلام الشيخ عبد القاهر مبني على أصل الوضع، وإفادة

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز". ٢٨٤ – ٢٨٥.

(٢) سورة القلم، الآية:١٠.

(٣) ينظر: التفتازاني، "المطول". ٢٧٩.

(٤) ابن يعقوب، "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح". ١: ٢٧٣.

الآيات التي استدلوا بها على الشمول ليس من أصل الوضع، وإنما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية، فقال: "وقد يقال إن كلام الشيخ عبد القاهر مبني على أصل الوضع..."[(١)]. ولا شك أن الابتداء بالنهي في الآية (ولا تطع) فيه دلالة على الاهتمام بشأنه إظهاراً لفظاعة هذا الأمر، وبيان وجوب سرعة الكفّ عنه، والإعراض عمن كانت هذه صفته، من كثرة الحلف، وما تلا ذلك من الصفات الذميمة، منهن: هماز مشاء بنميم مناع للخير إلى آخر تلك الصفات، ممن كان على هذه الحال فيجب الحذر منه وعدم الاستماع إليه. والذي أراه أن عدم تقديم لفظ العموم في الآية لمراعاة هذا الغرض الذي ذكر، وهو الرغبة في سرعة الكفّ عن سماع من هذه حاله، والله أعلم.

(١) الدسوقي، "حاشية الدسوقي على مختصر السعد". ١: ٧٣٢.

المبحث السابع: شاهد التغليب

قال – صلى الله عليه وسلم– " إذا التقَى الختانانِ، فقد وجب الغُسلُ"(١)

أورد السيوطي هذا الحديث شاهداً على التغليب، حيث غلّب الختان على الخفض، فالختان للذكور والخفض للإناث(٢).

وقد عرف العلماء التغليب واهتموا به كمصطلح بلاغي ومنهم الزركشي حيث يقول: "وحقيقته: إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل: ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، أو إطلاق لفظة عليهما إجراءً للمختلفَيْنِ مجرى المتفقَيْنِ"(٣)، وذكر أنواعاً من أنواعه؛ كتغليب المذكر، وتغليب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، وتغليب العاقل، والأكثر على الأقل، وغير ذلك من الأنواع، واعتبر التغليب من المجاز؛ لأن اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له(٤).

وقد استطرد الخطيب في التلخيص إلى التغليب عند حديثه عن استعمال "إن" و"إذا"، فذكر أنّ "إن" تكون للأمر المحتمل، و"إذا" تكون للأمر المقطوع به، وأشار إلى قول الزمخشري في تخطئة الشاعر في قوله(٥):

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري". ٥١، باب إذا التقى الختانان، ولم يخرج الحديث، ابن حبان، "صحيح ابن حبان". ٣: ٤٥٧.

(٢) ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري. "الصحاح". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (الطبعة: الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م). مادة (خ ف ض)؛ ومحمد بن مكرم، ابن منظور. "اللسان". (الطبعة: الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ). مادة (خ ف ض).

(٣) بدر الدين بن محمد بن عبد الله الزركشي. "البرهان في علوم القرآن". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م). ٣٠٢/٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٣: ٣٠٢-٣١٢

(٥) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، عبد الله بن مسلم بن قتيبة. "عيون الأخبار". ٣: =

إذا هـــي حثَّتْـــهُ علـــى الخـــير مـــرَّة عَصـــاها وإن همَّـــتْ بِشـــرٍّ أطاعهـــا

حيث قال الزمخشري:" لو عكسَ لأصابَ"[١] بمعنى أنه لو وضع (إذا) في موضع (إن)، و(إن) في موضع (إذا) لأصابَ بناءً على مقتضى مقام الشاعر.

ثم أشار الخطيب إلى أنّ "إن" قد تخرج عن أصلها فتستعمل في الأمر المجزوم به لأغراضٍ بلاغية؛ منها: التغليب؛ كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ ﴾[٢]، وتبعه السيوطي في ذلك، ووصف صنيع الخطيب بالاستطراد؛ حيث يقول: "وقد تخرج (إنْ) عن أصلها فتستعمل في المجزوم به لنكت:

منها التجاهل كقول العبد لمن يطلب سيده (إن كان في الدار أخبرتك) يوهمه أنه غير جازم، وهو عالم بكونه فيها.

ومنها كون المخاطب غير جازم كقولك لمن يكذبك (إن صدقتُ فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق.

ومنها التوبيخ لكون المقام يشتمل على ما يقلع الشرط من أصله بحيث لا يصلح إلا على سبيل الفرض نحو: {أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥ }[٣] في قراءة من كسر (إن).

ومنها تنزيل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي أباه (إن كان أباك فلا تؤذه).

ومنها تغليب الذي لم يتصف بالجزم على الجازم به بأن يسند الفعل إلى جماعة

= ١٩٣؛ وأحمد بن محمد بن عبد ربه. "العقد الفريد". ٧: ٢١٤؛ وإسماعيل بن القاسم القالي. "أمالي القالي". عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، (الطبعة: الثانية، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م). ٢: ٢٢٢.

(١) ينظر: الخطيب القزويني، "الإيضاح". ٨١.

(٢) سورة الحج: من الآية:٥

(٣) سورة الزخرف:٥.

بعضهم جازم وبعضهم شاكّ فيغلّب على غيره نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ﴾[1]، ثم استطرد إلى أنّ التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقولهم (العمران)؛ لأبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– غلّب الأخفّ، وقوله تعالى ﴿وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ١٢﴾[2] غلّب المذكر على المؤنث، وقولهم (الخافقان) للمشرق والمغرب وهو حقيقة في الثاني، و(القمران) للشمس والقمر غلّب المذكر، وقوله صلى الله عليه وسلم (إذا التقى الختانان) والختان خاصّ بالذكور وللأناث الخفض كما هو ظاهر كلام الصحاح"[3].

واستطرد السيوطي أيضاً فذكر آراء العلماء حول ما ينبغي تغليبه، هل هو الأعلى أم الأدنى؟ فأشار إلى أن ابن الحاجب[4] اشترط تغليب الأدنى على الأعلى؛ فالقمر دون الشمس، وعمر دون أبي بكر، فغلّب القمر؛ فقيل: "القمران" للشمس والقمر، وغلّب عمر؛ فقيل: العمران لأبي بكر وعمر– رضي الله عنهما– و(أورده عليه البحران) للملح والعذب، والعذب دون الملح[5].

وأشار السيوطي إلى رأي الطيبي[6] في أنه اشترط تغليب الأعلى، ثم قال: "والذي نختاره خلاف قوليهما؛ بل قد يكون للأفضل وللأخفّ وللتذكير ولغير

(١) سورة الحج:٥

(٢) سورة التحريم:١٢

(٣) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٠٣.

(٤) ينظر: أبو عمر بن جمال الدين ابن الحاجب. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، (الأردن: دار عمار – ولبنان: دار الجيل، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). ٢: ٧٠٩.

(٥) ينظر: السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٠٤.

(٦) ينظر: شرف الدين الطيبي. "التبيان في البيان". تحقيق عبد الستار زموط، (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٧م). ١٦٤.

ذلك"[١].

ويرى القرطاجني أنه" يغلب الأرجح من جهة الفصاحة أو البلاغة لفظاً ومعنًى"[٢].

والذي أميل إليه مرجحاً هو رأي الطيبي الذي يرى أن التغليب يكون للأفضل وللأخف وللتذكير ولغير ذلك.

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٠٤.

(٢) حازم القرطاجني. "منهاج البلغاء وسراج الأدباء". تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، (ط٣، بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م). ١٠٣.

المبحث الثامن: شواهد تقييد المسند بالشرط

١- قول عمر –رضي الله عنه-" نِعْمَ العبدُ صُهَيبٌ[١] لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه"[٢] .

أورد السيوطي هذا الحديث شاهداً على أنّ ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنّ (لو) حرف امتناع لامتناع؛ أي: يمتنع الجواب معها لامتناع الشرط، مسألة فيها نظر؛ إذ يدفع هذا القول شواهد كثيرة من الآيات القرآنية التي لا يمكن حملها على ما ذهب إليه جمهور النحاة، ومن تلك الشواهد قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[٣]، فلو حملت "لو" على ما ذهب إليه الجمهور للزم نفادُ كلمات الله مع عدم كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً وعدم كون البحر مداداً يمده سبعة أبحر، ولا يخفى بطلان ذلك؛ إذ المراد بيان عظم آيات الله؛ فإذا لم تنفد كلمات الله مع كون كل الأشجار أقلاماً، والبحار التي تردف بعضها مداداً، فعدم نفادها بدون ذلك أولى.

---

(١) هو الصحابي الجليل صهيب بن سنان بن مالك، من بني النمر بن قاسط، وهو أحد السابقين إلى الإسلام، ولد بالموصل، فأغارت الروم على أرض قومه، فسبوا صهيبا وهو صغير، فنشأ بينهم، فكان ألكن، واشتراه منهم أحد بني كلب، وقدم به مكة، فابتاعه عبد الله بن جدعان التيمي، ثم أعتقه، فأقام بمكة يحترف التجارة، إلى أن ظهر الإسلام، فأسلم، وتوفي في سنة ٣٨ للهجرة. ينظر: ابن حجر العسقلاني، "الإصابة". ٣: ٣٦٤؛ ومحمد بن سعد. "الطبقات الكبرى". ٣: ١٦٩.

(٢) لم يثبت هذا عن عمر وإن اشتهر على لسان الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية. ورُوِي معناه من حديث عمر مرفوعًا في حق سالم مولى أبي حذيفة، ونصه كما، أبو نعيم الأصفهاني. "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". ١: ١٧٧ "إن سالمًا شديد الحبّ لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه". وسنده ضعيف، انظر: شمس الدين السخاوي، "المقاصد الحسنة". ٤٤٩؛ والسيوطي، "الدرر المنتثرة". ١٩٦.

(٣) سورة لقمان، الآية:٢٧.

ومن الشواهد على ذلك الحديثُ: (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)، فلا يستقيم القول بامتناع الجواب لامتناع الشرط فيه؛ لأنه يلزم من ذلك ثبوت الخوف من الله وثبوت المعصية، بمعنى أنه إذا خاف عصى، ولا شك أن ذلك غير مراد، ولا يتناسب مع الثناء الذي ورد في الحديث: (نعم العبد)؛ إذ المعنى أنه لا يعصي الله حياءً وتعظيماً وخوفاً؛ فإذا لم يعصه مع عدم الخوف فإن تركه للمعصية مع وجود الخوف وتحققه أولى وأعظم.

٢- ومن الشواهد الحديثية في هذا الباب قوله- صلى الله عليه وسلم-: (لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لاَبْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ، فَلاَ تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلاَ أَخَوَاتِكُنَّ"[١]؛ فلو حملت على ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنها حرف امتناع لامتناع لقيل: إن معنى الحديث أنها حلت له وأنها ربيبته، وهذا ظاهر الامتناع، وإنما المراد أنها لا تحل له لسببين: أنها ربيبته في حجره وابنة أخيه من الرضاعة، فاجتمع في هذا الحديث الثاني مانعان من الحل.

وقد أسهب السيوطي في ذكر آراء النحاة في تعريف "لو" وأقسامها، وذكر قول ابن مالك وابن هشام، فقال: "اختلفت عبارات النحاة في معنى (لو)، وقد استوفينا أقوالهم فيها في كتابنا جمع الجوامع، وعبارة الجمهور فيها أنها حرف امتناع لامتناع، وفسّرها الأكثر بأن المراد امتناع الثاني لامتناع الأوّل، فقولك: (لو جاء زيد أكرمتك) يفهم امتناع الإكرام لامتناع مجيء زيد، وأُورِد على هذه العبارة أشياء:

منها قوله تعالى:﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾[٢]، فإنه يستلزم عليها أن يكون النفاد موجوداً عند عدم كون ما في الأرض من شجر أقلاماً والبحر مداداً.

(١) البخاري، "صحيح البخاري". حديث رقم: ٥٣٧٢. ص: ٩٥٩.

(٢) سورة لقمان: ٢٧.

وحديث (نعم العبد ...) فإنه يستلزم أنه إذا خاف عصى ولا شك أن ذلك غير مراد، والذي اختاره جماعة منهم صاحب التلخيص وشيخنا أنّ (لو) للشرط في الزمن الماضي وأنها تفيد انتفاء الشرط بالوضع وانتفاء المشروط باللازم والعقل، ولا دلالة لها وضعية على انتفائه ولا ثبوته، ويقرب من ذلك قول ابن مالك: هي حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرّض لنفي التالي، قال: فقيام زيد من قولك (لو قام زيد قام عمرو) محكوم بانتفائه وكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم من قيام زيد أو ليس له تعرّض لذلك، قال المرادي: ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين، وأحسن منه قول جمال الدين بن هشام: إن ناسب الثاني لأول ولم يخلفه غيره انتفى أيضاً نحو:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] لا إن خلفه نحو (لو كان إنساناً لكان حيواناً)، وإن لم ينافِ الأول وناسبه إما بالأولى و المساوي أو الأدون ثبت، مثال الأولى: (لو لم يخف الله لم يعصه) والمساوي حديث الصحيحين (لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلّت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة) والأدون قولك: (لو انتفت أخوّة الرضاع ما حلّت للنسب)"[2].

وأما الذي يظهر لي والله تعالى أعلم، فهو أن ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنّ (لو) حرف امتناع لامتناع هو الأوضح، وإنما ظهر الإشكال في آية سورة لقمان والحديثين السابقين لما فيها من حروف النفي، وحرف (لو) نفسها يدل على النفي؛ لأن الامتناع نفيٌ في المعنى، فإذا اجتمع نفيٌ مع نفي آخر ظهرَ إيجابٌ وإثباتٌ، فيؤثر في مراد المتكلم، وأما إذا لم يكن في صدر فعل الشرط وجوابه شيءٌ من حروف النفي كقولك: (لو جاء زيد أكرمتك)، فلا إشكال؛ لأنه يدل على امتناع الإكرام لامتناع مجيء زيد.

(١) سورة الأنبياء:٢٢.

(٢) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٠٦.

والوجه الصحيح أن نقول بأنّ (لو) في الآية الكريمة والحديثين الشريفين ليست بمعنى الامتناع، بل تدل على الافتراض؛ فالمراد في الآية: لا تنفد كلمات الله ولو افترض أنّ ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحر مدادٌ، ويكون المراد في الحديث: إن افترض أن صهيباً لم يخفِ الله، فلن يعصيه، فمن باب أولى ألا يعصي الله سبحانه وتعالى وهو يخشاه.

وقد أشار ابن عاشور إلى مدلول (لو) في هذه الآية عند حديثه عن بلاغتها حيث يقول: وَقَدْ نُظِمَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِإِيجَازٍ بَدِيعٍ إِذِ ابْتُدِئَتْ بِحَرْفِ (لَوْ) فَعُلِمَ أَنَّ مَضْمُونَهَا أَمْرٌ مَفْرُوضٌ، وَأَنَّ لِ (لَوْ) اسْتِعْمَالَاتٍ كَمَا حَقَّقَهُ فِي «مُغْنِي اللَّبِيبِ» عَنْ عِبَارَةِ سِيبَوَيْهِ[1]، فظهرَ أن (لو) في الآية الكريمة تتضمن الافتراض؛ لعدم صحة المعنى عند تحميلها معنى الامتناع، والله تعالى أعلم.

(١) الطاهر ابن عاشور. "التحرير والتنوير". (الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م). ٢١: ١٨٢.

المبحث التاسع: شاهد استعمال المضارع للاستمرار

قوله- صلى الله عليه وسلم-: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقًا"(١)، استشهد السيوطي بهذا الحديث على استعمال المضارع في غير باب (لو) للاستمرار؛ وذلك بعد أنْ ذكر أنَّ الأصل فيما يلي (لو) أن يكون جملة فعلية، وأن يكون الشرط والجزاء فعلين ماضيين؛ لكون (لو) للتعليق في الماضي، وأن ما ورد على غير ذلك من مجيء الجملة الاسمية بعدها فنادر ومؤول؛ كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾(٢)؛ أي: لو تملكون.

وقد يليها المضارع لأغراض بلاغية؛ مثل تحقق وقوعه واستحضاره في الذهن في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾(٣)، وقصد الاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾(٤)، بعد ذلك كله، استطرد السيوطي إلى القول بأن المضارع قد يقع موقع الماضي لقصد الاستمرار في غير باب "لو"، كما في الحديث السابق؛ فالتعبير بالمضارع "ليصدق" يقصد به الاستمرار، ويعضد ذلك التوكيد بإن واللام (إن الرجل ليصدق) الداليْنِ على شدة ملازمته للصدق وعدم انفكاكه عنه، وكذلك يفيده لفظ (حتى) الذي هي لانتهاء الغاية، وتدل على استمرار الفعل قبلها إلى أن ينتهي إلى ما بعدها، وكذلك ورود الوصف بصيغة المبالغة (صديقًا)، فلا يتلاءم مع ذلك كله إلا ورود الفعل (ليصدق) بصيغة المضارع للغرض المذكور.

يقول السيوطي: " أي من أجل (لو) تدل على التعليق لزم منه عدم الثبوت وامتنع إيلاؤها الجملة الاسمية فلا تكون جملة شرطها وجوابها إلا فعلية، وما ورد بخلافه

(١) البخاري، "صحيح البخاري". حديث رقم: ٦٠٩٤. ص: ١٠٦٣
(٢) سورة الإسراء، من الآية:١٠٠.
(٣) سورة الأنعام، من الآية:٣٠.
(٤) الحجرات، من الآية:٧.

فهو نادر أو مؤوّل على إضمار فعل يفسره ما بعده كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾، وقولهم: (لو ذات سوار لطمتني)، وقول الشاعر[١]:

أخِـلاّيَ لَـوْ غَـيرُ الحِمَـامِ أَصَـابَكُم عَتِبتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مُعتَبُ

ويلزم كون فعليها: أي الشرط والجواب ماضيين لفظاً، ومعنى لما تقدّم من أنها للتعليق في الماضي، وقد يجيء مضارعاً لنكت:

منها تحقق وقوعه نحو: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٢]، عبّر فيه وهو مستقبل قطعاً ب(لو) و(إذ)، وهما للمضي لتحقق وقوعه كذا قرّروه، فالتجوز حينئذٍ في (لو) لا في الفعل، وقرره الشيخ بهاء الدين بأنّ المعنى لو رأيت في الماضي، وإنما أخبر عنه ماضياً وإن كان مستقبلاً؛ لأن من خبره لا يخلف يجعل المخبر به كالذي وقع، فلذلك أتى ب(رأيت)، ثم عبّر ب(ترى) رعاية للأصل.

ومنها قصد استمرار عدم وقوع الفعل المعلق عليه فيما مضى وقتاً بعد وقت نحو: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾[٣] يعني أنّ عدم طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لهم مستمرّ في الأزمنة الماضية، فإن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت، فكذا المنفي والداخل عليه (لو) يفيد استمرار النفي والامتناع.

ومنها قصد استحضار الصورة في قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٤]، قصد استحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد؛ لأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة، فيشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا بأمر يهتمّ بمشاهدته لغرابته أو فظاعته، كما

(١) البيت للغطمش الضبي، المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة". ٦٣١.

(٢) سورة: الأنعام:٢٧.

(٣) سورة: الحجرات:٧.

(٤) سورة: الأنعام:٢٧.

في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾[1] أتى بالمضارع بدل الماضي لقصد استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، وهذا معنى قولي: (مثل ما أتى في غير ذا)، أي في غير باب (لو)، ومن استعمال المضارع في غير باب (لو) للاستمرار قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً) أي ليعتاد ذلك ويستمرّ عليه"[2].ويؤكد الاستمرار في الحديث ان واللام واسمية الجملة، وهذا من أقوى صور التوكيد .

(١) سورة فاطر:٩.

(٢) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٠٨ – ١٠٩.

المبحث العاشر: شاهد حذف المفعول للاستهجان

قول عائشة–رضي الله عنها–: "مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي"[(١)]، استشهد السيوطي بهذا الأثر على حذف المفعول لفظاً وتقديره بحسب القرائن، والغرض البلاغي في ذلك الحذف تجنّبُ الهجنة في ذكر الشيء[(٢)]، حيث لم تذكر عائشةُ –رضي الله عنها– مفعولَ (رأيت) و(رأى)، والتقدير: ما رأيتُ منه العورة ولا رأى مني العورة؛ فكان حذف المفعول استهجاناً للتصريح بذكر العورة.

ولعل في تقديمها رؤيتها على رؤيته– عليه الصلاة السلام– دلالةً على شدة حيائها– رضي الله عنها–؛ إذ بادرت بنفي الرؤية عن نفسها أولاً، ثم عنه– صلى الله عليه وسلم–.

ولحذف المفعول أغراض كثيرة؛ منها: دفع التوهم في نحو قول الشاعر[(٣)]:

وَكَمْ ذُدْتَ عني مِنْ تَحامُلِ حادِثٍ وسَوْرةِ أَيام حَزَزْنَ إلى العَظْمِ

وقصد التعميم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[(٤)]؛ أي: كل أحد، ورعاية الفاصلة نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[(٥)]، وفيه أيضا عدم وقوع القلى على النبي– صلى الله عليه وسلم– تعظيماً لشأنه.

ويرجح ابن عربشاه أنّ الغرض البلاغي من حذف المفعول في قول عائشة –

(١) أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة. "سنن ابن ماجه". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية). حديث رقم: ٦٦٢، ١: ٢١٧.

(٢) ينظر: السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١١٨.

(٣) البيت للبحتري في: أبو الوليد عبيد بن يحي التنوخي البحتري. "ديوانه". (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م). ١: ١٨٥.

(٤) سورة يونس، من الآية:٢٥.

(٥) سورة الضحى، الآية:٣.

رضي الله عنها– هو أنه لتأكيد أمر ستر العورة حتى أنه يستر لفظها على السامع [(١)].

وأجاز الدسوقي ذلك بلا ترجيح، حيث يقول: "ويمكن أن الحذف هنا إشارة لتأكيد الأمر بستر العورة حسا من حيث إنه قد ستر لفظها على السامع؛ ليكون الستر اللفظي موافقا للستر الحسي"[(٢)].

ويرى ابن يعقوب المغربي عدم مناسبة الاستشهاد بالحديث على الحذف لغرض الاستهجان، وإنما الغرض المبالغة في الاحتشام، حيث يقول: " ولا يخفى استثقال المتمشدق بذكر العورة، والاستهجان هنا، فلو مثل بغيره كان أحسن، على أنه يجوز أن يراد: ما رأيت منه شيئًا من الجسد المستور، ولا رآه مني؛ مبالغة في الاحتشام المانع من ملاحظة جهة كل منهما من الآخر"[(٣)].

فالخلاصة أن الغرض البلاغي من حذف المفعول في قول عائشة –رضي الله عنها– إما أن يكون لاستهجان ذكره، أو لتأكيد الأمر بستر العورة أو للمبالغة في التستر اللفظي.

وفيما ذهب إليه ابن يعقوب المغربي من تقدير محذوف غير لفظ (العورة) فيه من موافقة الذوق وحسن اختيار اللفظ المقدر ما لا يخفى، وإن كان المعنى المقصود لا يختلف في كلا التقديرين، كما أن في إشارته إلى موافقة التستر اللفظي للتستر الحسي لفتة بلاغية رائعة.

(١) ينظر: عربشاه، "الأطول". ١: ٥٢٤.

(٢) الدسوقي، "حاشية الدسوقي". ٢: ٢٩٦.

(٣) ابن يعقوب، "مواهب الفتاح". ١: ٣٩٤.

المبحث الحادي عشر: شاهد خروج الاستفهام إلى التعظيم

قول أم زرع: "زَوْجِي أَبُو زرعٍ وَمَا أَبُو زرعٍ"[١] استشهد السيوطي بهذا الأثر على خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى التعظيم؛ وذلك في قول أم زرع: (وما أبو زرع).

يقول السيوطي: "ومنه[٢] التهويلُ أي التعظيم وضدّه وهو التحقير نحو (من هذا؟) و(ما هذا؟) ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ١٠﴾[٣]، وفي حديث أم زرع: (زوجي أبو زرع وما أبو زرع) ويحتمل الأمرين قراءة ابن عباس (العذاب المهين مَن فرعونُ) (الدخان: من الآيتين: ٣٠ – ٣١) بفتح الميم ورفع فرعون، وجعل الشيخ شمس الدين بن الصائغ التهويل وضده وهو التسهيل والتخفيف قسمين غير التعظيم والتحقير، ومثل التهويل بقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ٢﴾[٤]، وضدّه بقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمۡ عَلِيمًا ٣٩﴾[٥]، والتعظيم بقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾[٦]، ومن ذا الذي ترُضى سجاياه كلُّها كفى المرءَ نبلاً أن تعدّ معايبه [١]

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، حديث رقم: ٥١٨٩، ص: ٩٢٦. وهذا من قول عائشة رضي الله عنها، والمرفوع إلى النبي قوله في آخر الحديث: "كنت لك كأبي زرع لأم زرع"، ولا تثبت نسبة الحديث كاملاً للنبي صلى الله عليه وسلم. (ينظر: عياض بن موسى اليحصبي البستي، "بغية الزائد في ما في حديث أم زرع من الفوائد". المحقق: أبو داود أيمن بن حامد بن نصير الدسوقي، (الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م). ص: ٢٤، ٢٨؛ وابن حجر العسقلاني، "فتح الباري". ٩: ١٦٥ – ١٦٦.

(٢) أي: من خروج الاستفهام عن المعنى الحقيقي.

(٣) سورة القارعة:١٠.

(٤) سورة الحاقة:١-٢.

(٥) سورة النساء:٣٩.

(٦) سورة البقرة:٢٥٥.

والتحقير بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾[٢] وبقول الشاعر[٣]:

وَمَــن أَنــتُمُ إِنّا نَســينا مَــنَ اَنــتُمُ وَرِيحُكُــمُ مِــن أَيّ ريــح الأَعاصِــرِ"[٤]

الظاهر من كلام السيوطي أنه يرى أن التهويل والتعظيم بمعنى واحد، وهو قسم واحد، وضدّه الذي هو التحقير قسم آخر، فيصير قسمَيْن مستقلّين، فكما يخرج الاستفهام إلى معنى التهويل يخرج إلى التحقير، ومن خروج (ما) الاستفهامية إلى معنى التهويل والتعظيم قولُ أم زرع: (وما أبو زرع).

أما الشيخ شمس الدين بن الصائغ فهو يرى أن التهويل غير التعظيم، فالتهويل ضدّه التسهيل، والتعظيم ضده التحقير، وبضدّها تتبيّن الأشياء، فيصير أربعة أقسام عنده، وقد أشار السيوطي إلى ذلك في الكلام السابق ذكره.

والذي يظهر أن ما ذهب إليه الشيخ شمس الدين من التفريق بين التعظيم والتهويل أقرب، فالغالب في التهويل أنه يطلق على فظائع الأمور وشدائدها التي تستدعي التفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[٥]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[٦]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[٧]، وأما التعظيم فيدل على رفعة الشأن وعلوّ المنزلة في مقام الثناء والمدح؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[٨].

---

(٤) البيت لعلي بن الجهم. ابن الجهم، "ديوانه". ١١٨.

(٢) سورة الفرقان:٤١.

(٣) البيت للحطيئة، جرول بن أوس الحطيئة، "ديوانه". تحقيق حمدو طماس، (ط٢، بيروت، لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ٧٤.

(٤) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٤٢ – ١٤٣.

(٥) سورة الحاقة، الآيتان:١-٢.

(٦) سورة القارعة، الآيتان:١-٢.

(٧) سورة القارعة، الآية:١٠.

(٨) سورة البقرة، من الآية:٢٥٥.

وبناءً على التفريق السابق بين التهويل والتعظيم، فالمناسب لحديث أم زرع أن يقال بأن الاستفهام: يدل على التعظيم وليس التهويل؛ لأنها ليست في مقام الإخافة والإفزاع، ويدل هذا التعظيم على شدة إعجابها به، وكثرة مناقبه التي ضمنتها حديثها عنه، وقد كرَّرتْ أسلوب التعجب والتعظيم في أكثر من موضع،(١) عند حديثها عن أمه وعن ابنه وبنته وجاريته، مما أضفى على حديثها مزيداً من التشويق وإثارة انتباه المتلقي.

المبحث الثاني عشر: شاهد خروج الأمر إلى الخبر

قال – صلى الله عليه وسلم–: "إِنَّ مِمَّا أَدرَكَ النَاسُ مِن كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الأُولَى إِذا لَمَ تَستَحْيِ فاصْنَعْ مَا شِئتَ"(٢) استشهد السيوطي بهذا الحديث على خروج الأمر عن معناه الأصلي – وهو طلب حصول الفعل على جهة الاستعلاء – إلى معنى الإخبار؛ حيث كان المعنى: إن من لا يستحي يفعل ما يشاء، ونقل السيوطي عن بعضهم أنه يمكن حمل الأمر في الحديث على الإباحة، أي إباحة فعل ما لا يُستحيى منه.

يقول السيوطي: "وقد ترد صيغة الأمر بلا استعلاء كالدعاء من السافل للعالي ... والخبر نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (إنَّ ممَّا أدرك النَّاسُ من كلامِ النُّبوَّةِ الأولَى: إذا لم تستحْيِ فاصنَعْ ما شئتَ)، أي الواضح أنّ من لا يستحي يفعل ما يشاء، وقيل: إذا كان لا لشيء مما لا يُستحيا منه فاصنعه فتكون إباحة"(٣).

ومما أشار إليه السيوطي في هذا الصدد أن خروج الأمر إلى الخبر من زياداته على التلخيص؛ لأن الخطيب لم يذكر الخبر ضمن المعاني البلاغية التي تخرج إليها الأمر، ولكن الصحيح أن السبكي قد سبق السيوطي إلى إضافة الخبر ضمن المعاني البلاغية، واستشهد بنفس الحديث مما يدل على أن السيوطي أخذه من السبكي.

يقول السبكي وهو يعدّد المعاني البلاغية: "السابع عشر: الخبر، نحو (إذا لم

(١) ينظر الحديث كاملاً في "صحيح البخاري". حديث رقم: ٥١٨٩. ص: ٩٢٦.
(٢) البخاري، "صحيح البخاري". حديث رقم: ٣٤٨٣، ورقم: ٣٤٨٤، ص: ٥٨٧.
(٣) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٤٥– ١٤٦.

تستح فاصنع ما شئت)؛ إذ الواقع أن من لم يستح يفعل ما يشاء، وقيل: المعنى إذا وجدت الشئ مما لا يستحيا منه فافعله، فيكون إباحة[(١)].

المقارن بين كلام السبكي وقول السيوطي السابق يؤكد أن السيوطي أخذه من السبكي.

وللعلماء قولان في توجيه المراد بالأمر في هذا الحديث:

الأول: أنه أمر بمعنى التهديد والوعيد، والمعنى: إذا لم يكن عندك حياء فاعمل ما شئت، والله مجازيك على فعلتك، وله نظائر في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ٤٠﴾[(٢)].

والثاني: أنه أمر بمعنى الخبر، والمعنى: من لم يكن عنده حياء فَعَلَ كلّ ما يستنكر، ومن كان عنده حياء منعَه عن كلّ قبيح، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)، فاللفظ أمرٌ والمعنى خبر، أي: من كذب عليه تبوَّأَ مقعده من النار[(٣)].

والذي يظهر أن القول الأول أقرب؛ لأنه الأكثر استعمالاً، ولأن المقصود من الحديث هو التنفير والتحذير من ترك الحياء، فالمناسب أن يتضمن الأمر معنى التهديد والوعيد، لما يترتب على ترك الحياء من أثر شنيع على أخلاق المؤمن.

---

(١) السبكي، "عروس الأفراح". ١: ٤٦٨.

(٢) سورة فصلت: ٤٠.

(٣) ينظر: عبد الرحمن بن شهاب الدين ابن رجب، "جامع العلوم والحكم". تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، (ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). ٤٩٧/١.

المبحث الثالث عشر: شاهد استعمال "يا" لنداء القريب

قالَ رجلٌ: يا رسولَ اللَّهِ، عندي دينارٌ. قالَ: أنفِقهُ علَى نفسِكَ. قالَ: عِندي آخرُ، قالَ: أنفقهُ على أهلِكَ قالَ: عِندي آخرُ، قالَ: أنفِقهُ على ولدِكَ. قالَ: عِندي آخرُ. قالَ: "فأنتَ أبصَرُ"(١) استشهد السيوطي بهذا الحديث على أن الأصل في نداء الله– عز وجل– أن يكون بغير الياء لقربه وعلمه؛ فقوله– صلى الله عليه وسلم– (أنت أعلم)، أي ربّ، فإذا استعملت الياء في ندائه –عز وجل– فإنما هي لتعظيم شأنه.

يقول السيوطي:

" وَأَصْلُ (يَا) لَدَى النِّدَاءِ لِلْبَعِيدْ وَقَدْ تَجِي لِغَيْرِهِ مِثْلِ الْبَلِيدْ

" وَالْحِرْصِ فِي وُقُوعِهِ وَالِاعْتِنَا أَوْ شَأْنَهُ عَظَّمَهُ أَوْ هَوَّنَا

هذان البيتان من زيادتي نبّهت فيهما على أنّ أصل (يا) من أدوات النداء، أي أن ينادى بها البعيد بخلاف الهمزة و(أي)، وقد تخرج عن ذلك لنكت، منها كون المدعو بليداً أو إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو ... أو قصدُ تعظيم شأن المدعوّ، نحو (يا رب)، وقد قال تعالى:﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾(البقرة: من الآية ١٨٦)، وفي الصحيح (أنت أعلم أي رب)(٢).

والحقيقة أن هذه المسألة فيها خلاف، وأقرب ما تكون إلى وظيفة اللغويين،

(١) ابن حبان، "صحيح ابن حبان". حديث رقم: ٤٢٣٣، ١٠: ٤٦؛ وأخرجه: محمد بن إدريس الشافعي. في "الأم". ٦: ٢٢٥؛ وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، "سنن البيهقي". ١٦١٠٩، باختلاف يسير.

(٢) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٤٩.

وإلى ذلك أشار ابن عربشاه حينما قال: "وبيان حقيقة النداء وظيفة لغوية"[(١)]، ومما قيل في ذلك: أن (يا) حقيقة في القريب والبعيد؛ لأنها لطلب الإقبال مطلقاً، وقيل: بل للبعيد ولا تستعمل في القريب إلا لنكتة بلاغية كما أشار السيوطي [(٢)].

(١) عربشاه، "الأطول". ١: ٦٠٥.

(٢) ينظر: التفتازاني، "المطول". ٤٣٠؛ والدسوقي، "حاشية الدسوقي". ٢: ٥١٤.

الفصل الثاني: شواهد بناء الجمل

ويشمل شواهد الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: شاهد الوصل لدفع الإيهام.

المبحث الثاني: شاهد "الجامع العقلي".

المبحث الثالث: شاهد "الإيجاز".

المبحث الرابع: شاهد دلالة العقل على الحذف والشروع في الفعل على تعيين المحذوف.

المبحث الخامس: شواهد التوشيع.

المبحث السادس: شواهد التكرار.

المبحث السابع: شاهد الترديد.

المبحث الثامن: شاهد الاحتراس.

المبحث التاسع: شاهد التتميم.

المبحث الأول: شاهد الوصل لدفع الإيهام

عن أبي هريرة–رضي الله عنه– قال: " «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا قَامَ قُمْنَا مَعَهُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: أَعْطِنِي يَا مُحَمَّدُ. فَقَالَ: " لَا، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ". فَجَذَبَهُ بِحُجْزَتِهِ فَخَدَشَهُ. قَالَ: فَهَمُّوا بِهِ. فَقَالَ: " دَعُوهُ ". قَالَ: ثُمَّ أَعْطَاهُ. قَالَ: وَكَانَتْ يَمِينُهُ: " لَا، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ[(١)].

استشهد السيوطي بالحديث على الوصل لدفع الإيهام في الحالة التي كان بين جملتين كمالُ الانقطاع، وهو أن تكون الجملتان مختلفتين في الخبرية والإنشائية من حيث المعنى، فقوله صلى الله عليه وسلم: (لا) خبرٌ، أي: لا أعطيك، (وأستغفر الله) إنشاءٌ، وإن جاء في صورة الخبر في اللفظ، فهو إنشاء في الحقيقة والمعنى، وكذلك قول أبي لفان للصديق رضي الله عنه، –كما سيأتي–: (لا) خبرٌ، أي: لا أبيعه، (ورحمك الله) إنشاءٌ، وإن جاء في صورة الخبر في اللفظ، فهو إنشاء في الحقيقة والمعنى.

ومن المعلوم أنّ اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً يستوجب الفصل إلا إذا كان هذا الفصلُ موهماً خلافَ المراد؛ كما في الحديث والأثر؛ فيجب الوصل حينئذٍ دفعاً للتوهم، وذلك أن مع ترك الوصل قد يُظنّ أن المراد نفيُ الاستغفار في الحديث، والدعاءُ على المخاطب بعدم الرحمة في الأثر.

يقول السيوطي: "الوصل لدفع الإيهام، وهو معنى قولي: (ودافع إيهامه بوصله)، كقولهم: (لا وأيدك الله) وصلت، وإن كان بينهما كمال الانقطاع؛ لأنّ الأولى خبر والثانية إنشاء لئلاّ يتوهم أنّ (لا) داخلة على جملة (أيدك الله) فتكون دعاء عليه، وفي ربيع الأبرار أن أبا بكر (رضي الله تعالى عنه) مرّ برجل يقال: له أبو

(١) أحمد بن حنبل، "مسند أحمد". تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).١٣: ٢٥٤.

لفان في يده ثوب، فقال: له الصديق (رضي الله تعالى عنه): أتبيع هذا الثوب؟ قال: لا رحمك الله، فقال الصديق: قد قُوِّمت ألسنتكم لو تستقيمون، لا تقل هكذا قل: لا ورحمك الله. وحكاها صاحب المغرب بلفظ (وعافاك الله)، وسأل المأمون اليزيدي عن شيء، قال: لا وجعلني الله فداءك، فقال المأمون: لله درك ما وضعت الواو موضعًا قط أحسن منها هنا، وقد وجدت لهذا النوع مثالاً من الحديث، وهو ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي هريرة قال: (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فجاءه أعرابي، فقال: أعطني يا محمد، فقال: لا وأستغفر الله، قال: وكانت يمينه أن يقول لا واستغفر الله)"[(١)].

وأشار الدسوقي إلى أنه يمكن دفعُ الإيهام بغير الوصل، حيث يقول: "واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص العطف، بل لو سكت بعد قوله: (لا) أو تكلم بما يدفع الاتصال، ثم قال: (رحمك الله) أو (أيدك الله) من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الإيهام"[(٢)].

والذي يظهر أن السكتة الخفيفة لا تدفع الإيهام كما يدفعه العطف، وأما الفصل بين (لا) والدعاء بكلام آخر، فإنه وإن دفع الإيهام إلا أنه يورث التطويل في الكلام.

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٦٠ – ١٦١.
(٢) الدسوقي، "حاشية الدسوقي". ٢/٥٩٥

المبحث الثاني: شاهد "الجامع العقلي".

قال– صلى الله عليه وسلم–: " إنَّ بني هِشامِ بنِ المغيرةِ استأذَنوني أنْ يُنكِحوا ابنتَهم عليًّا على ابنتي فلا آذَنُ ثمَّ لا آذَنُ إلَّا أنْ يُحِبَّ عليٌّ أنْ يُطلِّقَ ابنتي وينكِحَ ابنتَهم فإنَّما ابنتي بَضْعةٌ منِّي يَريبُني ما رابها ويُؤذيني ما آذاها"[(١)] استشهد السيوطي بهذا الحديث على تحقُّق الجامع العقلي بين الجملتين: (فلا آذن ثم لا آذن)، فحسُن الوصلُ بينهما تأكيداً لعدم الإذن في النكاح، ولا تخفى بلاغةُ التوكيد وروعتُه في هذا الحديث؛ لما في النكاح من الأهمية القصوى في الحياة الاجتماعية.

والجامع بين الجملتين عبارة عن الوصف الذي يقتضي الجمع بينهما؛ بحيث يكون مقرباً لهما[(٢)]، ويعدّ من أبرز المباحث التي اهتم بها البلاغيون، وجعلوا (الجامع) أي المناسبة أو التناسب بين الجملتين شرطاً قبل عطف إحداهما على الأخرى، بل أشار السبكي إلى أن الجامع بين الجملتين هو المعتمد في اعتبار الوصل[(٣)].

ويعرف الخطيب الجامع العقلي – وهو أحد أنواع الجامع الثلاثة[(٤)]– بأن يكون بين الشيئين اتحادٌ في التصور أو تماثلٌ أو تضايفٌ[(٥)].

ويقول السيوطي موضِّحاً وممثِّلاً؛ لهذا التعريف: "الجامع بين الشيئين عقليّ أو وهميّ أو خياليّ، فالعقلي علاقة تجمع الشيئين في القوة المفكرة بأن يكون بينهما اتحادٌ في التصوّر مثاله في الطرفين (قام زيد أمس وقام زيد أمس) مريداً بذلك قياماً واحداً للتأكيد، ومنه {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤}[(٦)]، وحديث (إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب فلا آذن ثم لا

(١) البخاري، "صحيح البخاري". حديث رقم: ٥٢٧٨، ٩٤٣.
(٢) ينظر: الدسوقي، "حاشية الدسوقي". ٢: ٦٠٣
(٣) ينظر: السبكي، "عروس الأفراح". ١: ٥٢٣.
(٤) الجامع العقلي والوهمي والخيالي.
(٥) القزويني، "الإيضاح". ١٢٨.
(٦) سورة التكاثر:٣-٤.

آذن)، وفي المسند فقط (زيد يكتب وأخوه يكتب) وفي المسند إليه فقط نحو (زيد يكتب ويشعر)، أو تماثلٌ فيهما مثاله (زيد يعطي وأخوه يعطي) وفي المسند (زيد يعطي وهو يعطي) إذا قصد غير الإعطاء الأول، وفي المسند إليه (زيد يعطي وأخوه يمنع)، أو تضايفٌ بأن يكون كلٌّ من الشيئين لا يمكن تعقّله إلا بقياس إلى تعقّل الآخر كالأصغر والأكبر والأقل والأكثر والأعلى والأسفل"[١].

فالمراد بالجامع العقلي أمرٌ بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في القوة المفكرة[٢]، وكذلك الجامع الوهمي والجامع الخيالي، فالوهمي أمرٌ بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في القوة المفكرة، والخيالي أمرٌ بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في القوة المفكرة.

وقد فصّل بعض البلاغيين القول في الجامع بين الجملتين وأنواعه، كابن عربشاه[٣] والدسوقي[٤]، وهو أقرب ما يكون إلى المنطق منه إلى البلاغة، وقد عدّ ابن عربشاه هذا المبحث من مزالق السالكين[٥].

واستشهد ابن يعقوب المغربي بالحديث السابق على العطف ب(ثم) لغرض المبالغة والتأكيد [٦].

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٦٢ – ١٦٣.
(٢) ينظر: التفتازني، "المطول". ٤٥٧؛ وابن يعقوب، "مواهب الفتاح". ١: ٥٧٥.
(٣) ينظر: عربشاه، "الأطول". ٢: ٣٨.
(٤) ينظر: الدسوقي، "حاشية الدسوقي". ٢: ٦١٤.
(٥) ينظر: عربشاه، "الأطول". ٢: ٣٨.
(٦) ينظر: ابن يعقوب، "مواهب الفتاح". ١: ٥٧٥.

المبحث الثالث: شاهد "الإيجاز"

قوله صلى الله عليه وسلم في تعريف الإحسان: " أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ..."[(١)]، استشهد السيوطي بهذا الحديث أثناء بيان الإيجاز في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[(٢)]، وهو ما سماه الطيبي بالإيجاز الجامع، وذلك أن الطيبي قسّم الإيجاز الخالي من الحذف إلى ثلاثة أقسام: إيجاز قصر، وإيجاز التقدير، والإيجاز الجامع، وعرّف الإيجاز الجامع بأنه يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ

(١) والحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال له: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا، قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: أخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان، قال : أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، قال: فأخبرني عن الساعة، قال: ما المسؤول بأعلم من السائل، قال: فأخبرني عن أماراتها، قال: أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء، يتطاولون في البنيان. ثم انطلق فلبث مليًا، ثم قال: يا عمر، أتدري من السائل، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم"، أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه). كتاب الإيمان (باب: بيان الإسلام والإيمان) ١: ٣٦؛ والبخاري، "صحيح البخاري"، كتاب الإيمان (باب سؤال جبريل عن الإيمان) ١: ١٥.

(٢) سورة النحل، من الآية: ٩٠.

وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾[١]، فإن العدل هو الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط المومى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية، والإحسان هو الإخلاص في واجبات العبودية لتفسيره في الحديث بقوله: (أن تعبد الله كأنك تراه) أي تعبده مخلصاً في نيتك واقفاً في الخضوع آخذاً أهبة الحذر إلى ما لا يحصى[٢].

ولا يخفى ما في هذه الآية من الإيجاز، حيث كان الأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى يشتمل على معانٍ تعسر الإحاطةُ بها، فالعدل يشمل الاستقامة في كل شيء، والإحسان مراقبة الله والإخلاص له في العبادات كلها، والإحسان إلى الأقربين والبر لهم، وإيتاء ذي القربى هو زيادة على الواجب من النوافل، وكذلك الإيجاز في جانب النهي عن كلّ المحرّمات شرعاً.

أما تقسيم الطيبي للإيجاز الخالي من الحذف إلى ثلاثة أقسام –كما سبق– فهو خلاف المشهور عند جمهور البلاغيين؛ لأنهم ساروا على تقسيم الإيجاز إلى قسمين فقط: إيجاز الحذف، وإيجاز القصر، وعدّوا هذه الآية من شواهد إيجاز القصر؛ حيث اشتملت الألفاظ اليسيرة في الآية على معانٍ كثيرة لا يمكن حصرها.

وقد أشار السيوطي إلى ذلك التقسيم، حيث يقول: "أما الإيجاز فضربان: إيجاز القصر، وهو ما ليس فيه حذف، وإيجاز الحذف، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾[٣]، فإنّ معناه كثير ولفظه يسير، وإيجاز الحذف يُترك فيه شيء من ألفاظ التركيب الواحد مع إبقاء غيره بحاله، نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[٤]، أي أهل القرية [١].

(١) سورة النحل:٩٠.

(٢) ينظر: السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٧٢. وينظر: الطيبي، "التبيان". ٣١٤، وما بعدها.

(٣) سورة البقرة:١٧٩.

(٤) سورة يوسف:٨٢.

وقد أورد السيوطي عدداً من الأحاديث مستدلاً بها على الإيجاز في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾، فيقول: روى الحاكم في المستدرك عن ابن مسعود قال: (ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية)"[٢].

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن الحسن أنه قرأ يوماً هذه الآية ثم وقف، فقال: (إن الله تعالى جمع لكم الخير كله والشر كله في آية واحدة، فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئًا إلّا جمعه ولا ترك الفحشاء والمنكر البغي من معصية الله شيئاً إلا جمعه)"[٣].

فلم يورد السيوطي هذه الآثار لاشتمالها على قضايا بلاغية، وإنما أوردها للاستشهاد بأقوال السلف على عظم الإيجاز في الآية المذكورة، وأنها جمعتْ صنوف الخير والشر الكثيرة في ألفاظ يسيرة.

---

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٧٠– ١٧٤

(٢) المصدر السابق: ١٧٣.

(٣) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٧٣.

المبحث الرابع: شاهد دلالة العقل على الحذف والشروع في الفعل على تعيين المحذوف

قول النبي– صلى الله عليه وسلم–"بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، فَإِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ"(١) أورد السيوطي هذا الحديث شاهداً على دلالة العقل على الحذف، والشروع في الفعل على تعيين المحذوف، نحو: (بسم الله)، فإن العقل يدل على وجود الحذف؛ لأن الجار والمجرور لا بد له من متعلّق، والشروع في الفعل يدلّ على تعيين المحذوف، فالتقدير (بسم الله أقرأ) عند الشروع في القراءة، و(بسم الله أرتحل) عند الشروع في السفر، وهكذا يُقدَّر المحذوف على حسب ما جُعلتْ التسمية مبتدأ له.

يقول السيوطي: "وقد يدل على التعيينِ العقلُ أيضاً نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾(٢) ، أي أمره أو عذابه، أو العادةُ نحو: ﴿وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾﴾(٣) يحتمل أن يقدر لمتنني في حبه لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾﴾(٤) ، وفي مراودته ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ من الآية، والعادة دلّت على الثاني؛ لأن الحبّ المفرط لا يلام صاحبه عليه؛ لأنه ليس اختياريًا، أو الاقترانُ كقولهم للمعرّس: (بالرفاء والبنين)(٥)، أي أعرست بالملاءمة والاتفاق، أو الشروع في الفعل نحو (بسم الله) فيقدّر ما جعلت مبتدأ له في القراءة أقرأ وفي السفر أرتحل ونحو ذلك على اعتبار ذلك التصريح في حديث الصحيحين في الذكر عند النوم (باسمك ربي

(١) البخاري، "صحيح البخاري". حديث رقم: ٦٣٢٠، ١٠٩٩.
(٢) سورة الفجر:٢٢.
(٣) سورة الفجر:٣٠.
(٤) سورة يوسف:٣٠.
(٥) خص البنين بالذكر في الدعاء دون البنات دعوة جاهلية.

وضعت جنبي)"[1].

وقسم البلاغيون الحذف من حيث وجود القرينة وأدلة الحذف إلى قسمين هما:

١. ألا يقام شيءٌ مُقامَ المحذوف فيكفي فيه القرينة الدالة عليه.

٢. أن يقام مقام المحذوف ما يدل عليه.

وذكر البلاغيون أدلة كثيرة للحذف، منها:

أ– أن يدلّ العقلُ على الحذف، والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[2]، فالعقل يدل على وجود الحذف؛ لأن التحريم يتعلق بالأفعال لا الذوات، والمقصودُ الأظهرُ يرشد إلى أن المحذوف (التناول)؛ لأنه أظهر وأشمل من الأكل وشرب اللبان؛ ولأنه الذي يتبادر إلى الذهن أولاً قبل الأكل والشرب.

ب– أن يدلّ العقلُ على الحذف وتعيينِ المحذوف معاً: ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾؛ حيث توهموا امتناع المجيء عقلاً واستدلوا بالعقل على أن المراد أمره، وهذا قول باطل؛ لأن المجيء صفة ثابتة لله –عز وجل– على الوجه اللائق به، كما هو مذهب أهل السنة الجماعة؛ فما أثبته الله لنفسه من الصفات لا ينبغي أن يحكم فيه العقل، والذي يظهر جليا أن من ينكر صفة من الصفات يسعى إلى تأويلها تماشيا مع معتقده، فهناك من يرى أن في إثبات صفة المجيء لله تشبيهاً له –عز وجل– بالمخلوقين؛ فوقعوا في التأويل ظنًا منهم أن في ذلك تنزيهاً لله عن مشابهة المخلوقين، ولم يتدبروا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3] الذي ينفي كل مشابهة عن الله –عز وجل– ولو أدركوا ذلك لما لجأوا إلى القول بالحذف في مثل هذه الآية.

---

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٧٦ – ١٧٧.

(٢) سورة المائدة، من الآية:٣.

(٣) سورة الشورى، من الآية:١١.

ج- أن يدلّ العقلُ على الحذف، والعادة على تعيين المحذوف، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[١]، فدلّ العقل على الحذف؛ لأن اللوم ينصرف إلى الأفعال لا إلى الذوات، ودلّت العادة على تعيين المحذوف (المراودة)؛ إذ لا يلام الإنسان عادة على حبه المفرط، وإنما يلام على فعل المراودة؛ لأنه واقع تحت قدرته بخلاف الحب المفرط.

د- أن يدلّ العقلُ على الحذف والشروعُ في الفعل على تعيين المحذوف؛ نحو: (بسم الله)، فيُقدَّر المتعلق بما جعلت التسمية مبدأ له[٢]، ومن ذلك الشاهد الذي نحن بصدد الحديث عنه، غير أنه جاء التصريح بالفعل دون التقدير، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (وضعت جنبي).

(١) سورة يوسف، من الآية:٣٢.

(٢) ينظر: القزويني، "الإيضاح". ١٥٠ – ١٥١.

المبحث الخامس: شواهد التوشيع

١. قوله صلى الله عليه وسلم: (يَكْبَرُ ابنُ آدَمَ ويَكْبَرُ معهُ اثْنَانِ: حُبُّ المالِ، وطُولُ العُمُرِ)[١].

٢. وقوله: (عليكم بالشِّفائين العسلِ والقرآنِ) رواه ابن ماجه عن ابن مسعود[٢].

٣. وقوله: (اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ) رواه الترمذي عن حذيفة[٣].

٤. وقوله: (للمرأة ستران: القبر والزوج) رواه الطبراني عن ابن عباس[٤].

٥. وقوله: (لكل أحد حِرْفَة وحرفتي شَيْئَانِ الْجِهَاد والفقر)[٥].

٦. وقوله: (احْذَرُوا الشُّهْرَتَيْنِ الصُّوفَ والخَزَّ) رواهما الديلمي في مسند الفردوس[٦].

٧. وقوله: (أُحَرِّجُ عليكم حقَّ الضعيفينِ: اليتيمُ، والمرأةُ) رواه ابن حبان في الثواب[٧].

٨. وقوله: (أكثروا من ذكرِ القَرِينَتَينِ: سبحانَ الله وبحمده) رواه الديلمي[٨].

٩. وقوله: (أَكْثَرَ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ النَّارَ: الْأَجْوَفَانِ: الْفَمُ وَالْفَرْجُ)[١].

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري". حديث رقم: ٦٤٢١، ١١١٥.

(٢) ابن ماجة، "سنن ابن ماجه". حديث رقم: ٣٤٥٢، ٢: ١١٤٢.

(٣) الترمذي، "سنن الترمذي". حديث رقم: ٣٦٦٢، ٦: ٥٠.

(٤) الطبري، "المعجم الصغير". حديث رقم: ١٠٧٨، ٢: ٢٣٠.

(٥) شيرويه أبو شجاع الديلمي الهذاني. "الفردوس بمأثور الخطاب". حديث رقم: ٥٠٢١، ٣: ٣٣٩.

(٦) المصدر السابق: حديث رقم: ٢٥٨، ١: ٨٣.

(٧) ابن حبان، "صحيح ابن حبان". حديث رقم: ٥٥٦٥، ٣٧٦/١٢.

(٨) الهذاني، "الفردوس بمأثور الخطاب". حديث رقم: ٢٤٩، ١: ٨١.

١٠. وقوله: (قْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ) رواهما الترمذي وغيره[٢].

١١. وقوله: (إِنَّ الْخَمْرَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ) رواه مسلم[٣].

١٢. وقوله: (غَشِيَتْكُمُ السَّكْرَتَانِ حُبُّ الْعَيْشِ وَحُبُّ الجَهْلِ) رواه في الحلية[٤].

١٣. وقول أبي بكر: (أَهْلَكَهُنَّ الْأَحْمَرَانِ: الذَّهَبُ وَالزَّعْفَرَانُ) رواه مسدد في مسنده[٥].

قال ابن منظور: وشع: وشَعَ القُطْنَ وغيرَه، وَوشَّعَه، كِلاهما: لَفَّه[٦]، وقال ابن فارس: الْوَاوُ وَالشِّينُ وَالْعَيْنُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى نَسْجِ شَيْءٍ أَوْ تَزْيِينِهِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالتَّوْشِيعُ: رَقْمُ الثَّوْبِ[٧]، فالتوشيع في اللغة: لفّ القطن المندوف، وأما في اصطلاح البلاغيين فيقول الخطيب: هو أن يُؤتى فى عجُزِ الكلام بمثنًّى مفسّرٍ باسمين، ثانيهما معطوف على الأول[٨].

وقد اعترض غير واحد من شراح التلخيص على هذا التعريف الاصطلاحي، من ناحية تخصيص عجز الكلام دون أوله أو وسطه، ومن ناحية تخصيص المثنى دون المجموع[٩]، فيقول ابن يعقوب المغربي أنه" ينبغي أن يزاد أو فى أوله أو فى وسطه (بمثنى) أو مجموع (مفسر) ذلك المثنى (باسمين) أو ذلك الجمع بأسماء (ثانيهما) أى:

---

(٢) الترمذي، "سنن الترمذي". حديث رقم: ٢٠٠٤، ٣: ٤٣١.

(٢) المصدر السابق: حديث رقم: ٣٩٠، ١: ٥٠٢.

(٣) مسلم، "صحيح مسلم". حديث رقم: ١٩٨٥، ٣: ١٥٧٣.

(٤) الأصبهاني، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". ٨: ٤٨.

(٥) لم أجد هذا الكتاب المسمّى مسند مسدد، ولكن الحديث موجود في شعب الإيمان: ١٣: ١٦٤، حديث رقم: ١٠١١٣، للبيهقي.

(٦) ابن منظور، "لسان العرب". مادة (وش ع).

(٧) ابن فارس، "مقاييس اللغة". مادة (وش ع).

(٨) القزويني، "تلخيص المفتاح". ٧٦.

(٩) ينظر: السبكي، "عروس الأفراح". ١: ٦٠٧؛ وابن يعقوب، "مواهب الفتاح". ١: ٦٥٧؛ وعربشاه، "الأطول". ٢: ٨٥.

ثانى الاسمين فى المثنى (معطوف) والزائد على الأول فى الجمع معطوف[1]، والظاهر أن تعريف المغربي أحسن؛ لخلوّه مما يُلاحَظ على تعريف الخطيب، ولا شك أن هذه الملاحظات في محلها.

يقول السيوطي: "من الإيضاح بعد الإبهام التوشيعُ وهو لغة لف القطن المندوف، واصطلاحًا أن يؤتى في آخر الكلام بمثنى يفسره باسمين ثانيهما معطوف على الأول، وقال في المصباح هو مأخوذ من الوشيعة وهي الطريقة في البرد، كقوله صلى الله عليه وسلم: (يَكْبَرُ ابنُ آدَمَ ويَكْبَرُ معهُ اثْنَانِ: حُبُّ المالِ، وطُولُ الأمل) رواه البخاري من حديث أنس.

زقد استشهد السيوطي بهذه الأحاديث على التوشيع، وهو من الإيضاح بعد الإبهام، ويعدّ الإيضاح بعد الإبهام قسماً من أقسام الإطناب عند البلاغيين.

ثم استشهد السيوطي بالأحاديث التي سبق ذكرها، وقول الشاعر[2]:

أُمْسِيْ وَأُصْبِحُ مِنْ تَذْكَارِكُمْ وَصِباً ... يَرْثِيْ لِي الْمُشْفِقَانِ الأَهْلُ وَالوَلَدُ

قد خدَّدَ الدَّمعُ خدِّي مِن تَذكُّرِكم ... واعْتادني المِضْنيانِ: الوجْدُ والكمَدُ

وغاب عن مُقْلتي نَومي ونافَرَها ... وخانَني المِسعِدانِ: الصَّبْرُ والجَلَدُ

لا غَروَ للدَّمعِ أنْ تَجري غَوارِبُه ... وتحتَه المِضْرَمانِ: القلْبُ والكَبِدُ

كأنَّما مُهْجتي شِلْوٌ بمَسبَعةٍ ... يَنْتابُها الضَّاريانِ: الذِّئبُ والأسَدُ

لم يَبقَ غيرُ خَفيِّ الرُّوحِ في جسَدي ... فِداؤُكِ الباقيانِ: الرُّوحُ والجسَدُ

ثم أشار السيوطي إلى قول عبد الباقي اليمني حيث يقول: وقد يجيء في آخر العجز والصدر معاً كقوله[3]:

---

(١)ا بن يعقوب، "مواهب الفتاح". ١: ٦٥٧.

(٢) شهاب الدين النويري، "نهاية الأرب في فنون الأدب". (دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ). ٧: ١٤٨.

(٣) القالي، "الأمالي". ١: ٢٢٧.

فما زِلْتُ فِي لَيْلَيْنِ شَعْرٍ وظُلْمَةٍ وشَمْسَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَوَجْهِ حَبِيبٍ

قال: وقد يجيء بدل المثنى بمعطوفين بعدهما معطوفان كقوله[١]:

للَّه لِيلتنا إذ صاحِبايَ بها بدرٌ وبدرٌ سماويٌّ وأرضيُّ

قال: وقد يفسر المثنى بمفرد مضاف كقول البحتري:

وَمَتَى تُساهِمُنا الوِصال وَدُوْنَنا يَوْمَانِ يَوْمُ نَوى وَيَوْمُ صُدُوْدِ"[٢]

وقال السيوطي معلِّقاً على قول عبد الباقي اليمني: ولم أرَ من ذكر هذه الفروع غيره.

ثم أشار السيوطي إلى نوع من التوشيع لم يجد من سبقه إلى التنبيه عليه حيث يقول: وبقي فرعٌ لم أرَ من نبّه عليه وهو أن يؤتى بمثنيين ومثنيين ثم بأربع مفردات اثنين للأولين واثنين للآخرين كحديث: (تعوذوا بالله من عذابين وفتنتين: عذاب جهنم وعذاب القبر، وفتنة الدجال وفتنة المحيا والممات)[٣]، وحديث: (أُحلّتْ لنا ميتتانِ ودمانِ : الجرادُ والحيتانُ والكبدُ والطحالُ)[٤]، وسبْقُ السيوطي إلى هذه الأقسام مما يُحمد له، كما يحسب له إيراده لعدد من الشواهد التي لم ترد عند غيره في باب التوشيع.

(١) ابن منير الطرابلسي، "ديوان". تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، (الطبعة: الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٦م)، ١٨٧.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن جلال الدين، شرح عقود الجمان: ١٧٧ – ١٧٨.

(٣) مسلم، "صحيح مسلم". حديث رقم: ٢٨٦٧، ٢١٩٩/٤.

(٤) ابن ماجة، "سنن ابن ماجه". حديث رقم: ٣٣١٤، ٢: ١١٠٢.

المبحث السادس: شواهد التكرار

(١) قوله – صلى الله عليه وسلم-: "إنَّ الكريمَ ابنَ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريمِ يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ خليلِ الرحمنِ"[(١)].

(٢) وقوله –صلى الله عليه وسلم- "... فمَن كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسولِهِ..."[(٢)].

استشهد السيوطي بهذين الحديثين على التكرار، وهو نوع من أنواع الإطناب عند البلاغيين.

يقول السيوطي: "ومن أسباب الإطناب التكريرُ لنكتة، وقد بينت نكتته من زيادتي، وذلك كالتأكيد للإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝﴾[(٣)] ... أو تنويه بشأن المذكور كحديث: (إن الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم) ... أو إيقاع الجزاء نفس الشرط نحو حديث: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله)"[(٤)].

والنكتة البلاغية للتكرار الوارد في الحديث الأول هي التنويه بشأن المذكور (يوسف) عليه السلام؛ لما في اللفظ المكرر من معنى التعظيم، فهو كريم من أنبياء كرام عليهم جميعاً وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وهل هناك أعظم من شأن النبوة؟

وجاء التكرار في الحديث الثاني لإيقاع الجزاء نفس الشرط؛ حيث نجد أن الأمر المترتب على الهجرة الخالصة لله ورسوله؛ هو أنها هجرة إلى الله ورسوله، أجرها وثوابها على الله –عز وجل-.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري". ص: ١١٥٥، حديث رقم٦٦٨٩، وص: ١١٩٩، حديث رقم: ٦٩٥٣.

(٣) سورة النبأ:٤-٥.

(٤) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٨٠ – ١٨١.

المبحث السابع: شاهد الترديد

قوله صلى الله عليه وسلم "السَّخيُّ قريبٌ من اللهِ عزَّ وجلَّ، قريبٌ من الخيرِ، قريبٌ من الجنَّةِ، قريبٌ من النَّاسِ، بعيدٌ من النَّارِ، البخيلُ بعيدٌ من اللهِ، بعيدٌ من الخيرِ، بعيدٌ من الجنَّةِ، بعيدٌ من النَّاسِ؛ والجاهلُ السَّخيُّ أقربُ إلى اللهِ من عالمٍ بخيلٍ"(١).

أورد السيوطي هذا الحديث شاهداً على الترديد، وهو مصطلح يُطلق على لون من ألوان التكرار، وهو أن يتعلّق المكرر بغير ما تعلّق به ما قبله، كما هو ظاهر في هذا الحديث أنه تكرَّر اللفظان: (قريب) و(بعيد)، ولكن المتعلَّق متعدد، وهو: (من الله) و(من الناس) و(من الجنة).

ومن البلاغيين من قصر الترديد على الشعر كالحاتمي وابن رشيق حيث يقول الحاتمي: هو تعليق الشاعر لفظة في البيت، متعلقة بمعنى، ثم يرددها فيه بعينها، ويعلقها بمعنى آخر في البيت نفسه(٢)، ويقول ابن رشيق: هو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يردها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه، أو في قسيم منه(٣).

يقول السيوطي: "ثم نبهت من زيادتي أيضاً على أنواع خاصة من التكرير، أحدها: يسمّى الترديد، وهو أن يعلّق المكرّر ثانياً بغير ما يعلق به الأوّل كقوله تعالى: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴿٣٥﴾﴾(٤) ، وقع فيها الترديد أربع مرات، وحديث الترمذي: (السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة والبخيل بعيد من

(١) الترمذي، "سنن الترمذي". حديث رقم: ١٩٦١، ٣: ٤٠٧.
(٢) ابن المظفر، "حلية المحاضرة". ١: ١٥٤.
(٣) ابن رشيق القيرواني، "العمدة". ١: ٣٣٣.
(٤) سورة النور:٣٥.

الله بعيد من الناس بعيد من الجنة)"[١].

وقد أورد الخطيب هذا اللون من التكرار في الإيضاح دون إطلاق مصطلح الترديد عليه حيث يقول: "وقد يُكرَّر لتعدُّد المتعلَّق؛ كما كرّره الله تعالى من قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٦﴾﴾ (الرحمن: ١٣)؛ لأنه تعالى ذكر نعمةً بعد نعمة وعقَّب كلَّ نعمةٍ بهذا القول"[٢].

وممن أورد الترديد ابن أبي الأصبع المصري، حيث عقد له باباً، وفصل القول في أنواعه، ومن ذلك قوله معرِّفاً الترديد: هو أن يعلق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى، ثم يردها بعينها ويعلقها بمعنى آخر، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ (الأنعام:١٢٤)، فالجلالة الأولى مضاف إليها، والثانية مبتدأ بها، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٦﴾ يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الروم:٦ – ٧][٣].

والذي يظهر أن الترديد أوسع من أن يخصص بالشعر لوروده في النثر العربي.

(١) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٨١ – ١٨٢.

(٢) القزويني، "الإيضاح". ١٥٣.

(٣) عبد العظيم بن الواحد بن ظافر، ابن أبي الأصبع. "تحرير التحبير". تحقيق الدكتور حفني محمد شرف، (الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ٢٥٣.

المبحث الثامن: شاهد الاحتراس

حديث أم زرع:"...الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ، أَغْلِبُهُ وَالنَّاسُ يَغْلِبُ..."(١).

أورد السيوطي هذا الحديث في أثناء التنبيه على صنيع أصحاب البديعيات؛ وذلك أنهم فرّقوا بين الاحتراس والتكميل، وهذا خلاف المعهود عند البلاغيين؛ لأن الاحتراس والتكميل عندهم مصطلحٌ واحد، فيُسمَّى الاحتراس تكميلاً (٢).

ويعرف الخطيب الاحتراس: بأن يُؤتى في كلام يوهم خلافَ المقصود بما يدفعه(٣).

وأورد السيوطي بعض محاولات أصحات البديعيات في التفريق بين الاحتراس والتكميل، فمنها أنهم عرّفوا الاحتراس بأن يؤتى بمدح أو غيره بكلام للانتقاد فيه مجال، فيحترس من ذلك بكلام آخر كما في حديث أمّ زرع: (المسّ مسّ أرنب والريح ريح زرنب وأَغلبه والناسَ يَغلب)، ويرى السيوطي أن وجوه التفريق بين الاحتراس والتكميل غير واضحة.

يقول السيوطي: "ربما يُسمّى التكميل احتراساً، وقوم منهم أصحاب البديعيات فرّقوا بينهما، قال ابن حجة: التكميل يأتي لنقص المعنى والوزن معاً والاحتراس لدخل يتطرّق المعنى وإن كان كلاماً تامًّا ووزن الشعر صحيحاً، قلت: وهذا فرق غير واضح، وقال عبد الباقي اليمني: لا يكاد البديعيون يحررون ثلاثة أشياء للتتميم والتكميل والاحتراس لتداخلهما، ثم قسّم التتميم إلى أنواع: الأول تتميم المعنى للمبالغة، الثاني تتميمه للصيانة عن الخطأ، الثالث تتميم اللفظ بما يقوم به الوزن، وفسر الاحتراس بأن

(١) النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن الكبرى". (المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة)، حديث رقم: ٩٠٩٠. ٨: ٢٤٦.

(٢) ينظر: القزويني، "الإيضاح". ١٥٦.

(٣) المصدر السابق: ١٥٦.

يؤتى بمدح أو غيره بكلام للانتقاد فيه مجال فيحترس من ذلك بكلام آخر كما في حديث أم زرع: (المس مس أرنب والريح ريح زرنب وأغلبه والناس يغلب) لو اقتصرت على قولها (وأغلبه) لتوجه عليها أن يقال إن رجلا تغلبه امرأة لضعيف فاحترست بقولها: (والناس يغلب)، وقول الخنساء:

ولـــولا كثـــرة البـــاكين حـــولي علـى إخـوانهم لقتلـت نفسـي[1]

كأنها فطنت أن يقال لها قد ساويت أخاك بالهالكين فاحترست بقولها:

وَمـا يَبكـونَ مِثـلَ أَخـي وَلَكِـن أعـزي الـنفس عنـه بالتأسـي[2]

وفسر التكميل بأن يؤتي بكلام ناقص من جهة مفهومه فيكمله بجملة ترفع عنه النقص كقوله:

وَمـا مـاتَ مِنّـا سَـيِّدٌ حَتـفَ أَنفِـهِ [3]

لو اقتصر عليه لكان وصفاً لقوما بالصبر على القتل دون الانتصار فكمّله بقوله:

وَلا طُـلَّ مِنّـا حَيـثُ كـانَ قَتيـلُ

قلت: لا يكاد يتبين لي الفرق بين الاحتراس والتكميل"[4].

أما الحديث المستشهد به، فالقول ليس لأم زرع نفسها، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل للمرأة التاسعة من النساء اللاتي تعاهدْنَ ألا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً، وهنّ إحدى عشرة امرأةً [5].

الأرنب دُوَيْبَةٌ ليّنة المسّ، الزرنب: نبتٌ طيّبُ الريح، وصفتْه بأنه ليّن الجسد،

(١) أبو العباس ثعلب، "شرح ديوان الخنساء". ٦٢.
(٢) المصدر السابق: ٦٢.
(٣) البيت للسموأل في ديوانه، ١٣.
(٤) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٨٦ – ١٨٧.
(٥) ينظر: النسائي، "السنن الكبرى". حديث رقم: ٩٠٩٠، ٨: ٢٤٦.

ويحتمل أن يكون كناية عن حُسن خُلقِه ولين عريكتِه – أي: طبعه –كما يحتمل أن يكون كناية عن طِيبِ حديثِه أو طيب الثناء عليه لجميل معاشرته، وأما قولها: (وأَغْلِبُهُ والناسَ يَغلبُ) فوصفتْه مع جميل عِشرتِه لها وصبره عليها بالشجاعة[١].

والشاهد في الحديث أنها لو سكتت عند قولها (وأغلبه) لتركتْ مجالاً للانتقاد أن يقال إنّ رجلاً تغلبه امرأةٌ لضعيفٌ، فاحترستْ من ذلك بقولها: (والناسَ يَغلب)، أي هو يغلب الناس.

ومن المعلوم أنها قد وصفتْه بحسن العشرة ولين الجانب في قولها: (المس مس أرنب والريح ريح زرنب) تشبيهاً له بالأرنب في لين الملمس وبالزرنب في طيب الرائحة، وهما تشبيهان حسيان قصد بهما لين الجانب وحسن المعاملة والسيرة الحسنة.

احترست بعد هذا الوصف من أن يتوهم السامع أنه ضعيف كضعف الأرنب، وأن صفاته المذكورة ناتجة عن ذله وقلة حيلته، فدفعتْ ذلك التوهم بقولها: (وأغلبه والناسَ يغلب) أي أغلبه لسماحته، ولكنه يقهر الأعداء ويغلبهم، فلين جانبه لسماحته لا لجبنه وضعفه.

(١) ينظر: ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري". ٩: ٢٦٤.

المبحث التاسع: شاهد التتميم

قال–صلى الله عليه وسلم–: "مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّي لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تطوُّعًا غيرَ فريضةٍ إلا بنى اللهُ تعالى له بيتًا في الجنَّةِ، أو إلا بُنِيَ له بيتٌ في الجنَّةِ"(١).

استشهد السيوطي بهذا الحديث على التتميم، وهو لون من ألوان الإطناب عند البلاغيين، وهو أن يُؤتى في كلامٍ لا يوهم خلافَ المقصود بفضلةٍ تفيد نكتةً(٢)، والمراد بالفضلة ما يقابل العمدة عند علماء العربية، وهي ما ليس أحد المسندين من الفضلات المعلومة، كالمفعول والحال والمجرور والتمييز والتوابع (٣).

يقول السيوطي: "من أسباب الإطناب التذييلُ والتكميلُ والتتميمُ، فالأول....، والثالث (أي: التتميم) أن يؤتي في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة لنكتة كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ (٤) أي: مع حبه، أي: الطعام، أي: اشتهائه، فإن الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً، ومن أمثلته قوله صلى الله عليه وسلم: (ما من عبد مسلم يصلي لله كلّ يوم اثنتي عشرة ركعة من غير الفريضة)، فقوله: (من غير الفريضة) تتميم"(٥).

ولم يشر السيوطي إلى النكتة البلاغية في التتميم في الحديث مع أهمية ذلك.

ويمكن حمل الحديث على التكميل؛ لأنه زيادة تدفع الإيهام الذي قد يرد في أول الأمر بأن المقصود اثنتا عشرة ركعة من الفريضة، فيكون قوله: (من غير الفريضة) دافعاً لذلك التوهم.

وفي صيغة الافتعال الوارد في قوله: (ابتنى) دلالةٌ على عناية الله – عز وجلّ – بهذا الأمر، وهذه غاية الإكرام من الله لمن كان على تلك الحال.

---

(١) مسلم، "صحيح مسلم". حديث رقم: ٧٢٨، ١/٥٠٣.

(٢) القزويني، "الإيضاح". ١٥٨.

(٣) ينظر: ابن يعقوب، "مواهب الفتاح". ١: ٦٧٢؛ وعربشاه، "الأطول". ٢: ٩٥.

(٤) سورة الإنسان:٨.

(٥) السيوطي، "شرح عقود الجمان". ١٨٤ – ١٨٥.

الخاتمة

لقد اشتمل البحث على ما يربو على ثلاثين حديثاً أوردها السيوطي شواهد على مسائل علم المعاني في كتاب شرح عقود الجمان، وقد وردت هذه الأحاديث في عشرين مسألة بلاغية، وقد ظهر من خلالها عناية السيوطي بالأحاديث النبوية استشهاداً وتوثيقاً حيث انفرد السيوطي بذكر كثير من الأحاديث التي لم ترد عند غيره من البلاغيين، ويعكس ذلك ما له من باع طويل ودراية واسعة بعلم الحديث، وقد جاءت الأحاديث متضمنة المسائل البلاغية المستشهد عليها مما يدل على ذوقه البلاغي وحسن اختياره، ويظهر في البحث سعة اطلاع السيوطي على المؤلفات البلاغية، حيث ظهر تأثره بآراء البلاغيين السابقين مثل السبكي والطيبي. ويمكن إجمال النتائج في ما يلي :

-عناية السيوطي بالشواهد الحديثية، إيرادا وحسن اختيار، وإبرازا للجوانب البلاغية فيها.

-برزت ثقافة السيوطي وتعدد مداركه وتنوع مشاربه، من خلال تخريج الشواهد، واستحضار الشواهد المماثلة من الآيات والشعر، والتفصيل في المسائل النحوية إذا اقتضى المقام ذلك.

-تجلي ملكة الذوق البلاغي عند السيوطي وانفراده ببعض الآراء، مع عرض ومناقشة آرآء العلماء السابقين، وخاصة الطيبي والسبكي.

-التجديد في البلاغة بذكر تقسيمات لم يسبق إليها.

التوصيات:

وأوصي بدراسة الشواهد الحديثية في علمي البيان والبديع من كتاب شرح عقود الجمان للسيوطي.

والحمد لله أولاً وآخراً.

المصادر والمراجع

ابن أبي الأصبع، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر. "تحرير التحبير". تحقيق الدكتور حفني محمد شرف، (الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي).

ابن أبي نجم، علي بن أبي السعادات، "ديوان". تحقيق د. محمد أديب عبد الواحد جمران، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

ابن الأثير، ضياء الدين، "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر". تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، (القاهرة: دار نهضة مصر،).

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". (مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر).

الأصفهاني، ابن العماد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق عبد القادر الأرناؤوت، ومحمود الأرناؤوت، (ط١، دمشق–بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري". (ط٢، الرياض: دار السلام، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م).

البحتري، عبيد بن يحي التنوخي. "ديوان". (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

البستي، عياض بن موسى اليحصبي. "بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد". المحقق: أبو داود أيمن بن حامد، (الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م).

البغدادي، إسماعيل باشا. (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين). (بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي).

الترمذي، محمد بن عيسى. "سنن الترمذي". تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م).

التفتازاني، سعد الدين. "المطول". تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، (ط٣، بيروت،

لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).
الجرجاني، عبد القاهر. "دلائل الإعجاز". تحقيق محمود محمد شاكر، (ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م).
ابن الجهم، علي، "ديوان". تحقيق خليل مردم بك، (ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (الطبعة: الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
ابن الحاجب، أبو عمر بن جمال الدين، "أمالي ابن الحاجب". تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، (الأردن: دار عمار، ولبنان: دار الجيل، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
الحاكم، محمد بن عبد الله. "المستدرك على الصحيحين". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ط٢، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).
ابن حبان، محمد بن حبان. "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان". تحقيق شعيب الأرنؤوت، (الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
ابن حجر، أحمد بن علي، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، (الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤١٥هـ).
ابن حنبل، أحمد، "مسند أحمد". تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).
الحطيئة، جرول بن أوس. "ديوان". تحقيق حمدو طماس، (ط٢، بيروت، لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
خليفة، حاجي. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". تحقيق محمد شرف الدين يا لتقايا، ورفعت بيلكه الكليسى، (بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي).

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. "حاشية الدسوقي على مختصر السعد". تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

ابن رجب، عبد الرحمن بن شهاب الدين. "جامع العلوم والحكم". تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، (ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

الرقيات، عبيد الله بن قيس. "ديوان". تحقيق د. عزيزة فوال بابتي، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

الزركشي، بدر الدين بن محمد. "البرهان في علوم القرآن". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "ربيع الأبرار ونصوص الأخيار". (ط١، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٢هـ).

الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).

زموط، عبد الستار حسين. "نظرة تحليلية في كتاب (شرح عقود الجمان) للإمام جلال الدين السيوطي ضمن كتاب (بحوث في البلاغة)". (ط١، مطبعة الحسين الإسلامية، ١٤١٣هـ).

السبكي، بهاء الدين. "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).

ابن سعد، محمد بن سعد. "الطبقات الكبرى". دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، (الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م).

السيوطي، عبد الرحمن بن جلال الدين. "شرح عقود الجمان في المعاني والبيان". تحقيق الدكتور إبراهيم محمد الحمداني والدكتور أمين لقمان الحبار، (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م).

السيوطي، عبد الرحمن بن جلال الدين. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

السيوطي، عبد الرحمن بن جلال الدين. "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م).

الشاذلي، عبد القادر. "بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين السيوطي". تحقيق: الدكتور عبد الإله نبهان، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

الطبري، محمد بن جرير. "تفسير الطبري". تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

الطرابلسي، ابن المنير. "ديوان". تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، (الطبعة: الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٦م).

الطيبي، شرف الدين. "التبيان في البيان". تحقيق عبد الستار زموط، (رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٧م).

الظهار، نجاح بنت أحمد. "مؤلفات السيوطي في علم البلاغة". مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع٢٨، شوال (١٤٢٤هـ).

ابن عاشور، الطاهر. "التحرير والتنوير". (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م).

العباسي، عبد الرحيم. "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: عالم الكتب).

ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد. "الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم". حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية).

العزي، نجم الدين محمد بن محمد. "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة". تحقيق خليل المنصور، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

ابن عطية، عبد الرحمان بن غالب. "المحرر الوجيز". تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).

العماد، أبو السعود، محمد بن محمد. "تفسير أبي السعود". (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

العيدروس، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله. "النور السافر عن أخبار القرن العاشر". تحقيق: الدكتور أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، (ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠١م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "الصاحبي في فقه اللغة". (ط١، محمد علي بيضون ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "معجم مقاييس اللغة". المحقق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر).

الفهيد، جاسم سليمان. "السيوطي البلاغي". (دراسات أكاديمية، مكتبة آفاق).

القالي، إسماعيل بن القاسم. "الأمالي شذور الأمالي". عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، (الطبعة: الثانية، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م).

القرطاجني، حازم. "منهاج البلغاء وسراج الأدباء". تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، (ط٣، بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م).

القزويني، الخطيب. "الإيضاح". تحقيق إبراهيم شمس الدين، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

القشيري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه).

القيرواني، ابن رشيق. "العمدة". تحقيق محمد محيي الدين، (دار الجيل).

ابن ماجة، محمد بن يزيد. "سنن ابن ماجه". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية).

المتنبي، أحمد بن الحسين. "ديون". (بيروت: دار بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب"، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين. (الطبعة: الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

المرزوقي، محمد بن أحمد. "شرح ديوان الحماسة". تحقيق غريد الشيخ، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

مطلوب، أحمد. "القزويني وشروح التلخيص". (ط١، بغداد: مكتبة النهضة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م).

النسائي، أحمد بن شعيب. "سنن النسائي (مطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندي)". صححها: جماعة، وقرئت على الشيخ: حسن محمد المسعودي. (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى).

النويري، شهاب الدين. "نهاية الأرب في فنون الأدب". (الطبعة: الأولى، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ).

الهمذاني، شيرويه بن شهردار. "الفردوس بمأثور الخطاب". المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، (الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).

ابن يعقوب، أحمد بن محمد. "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح". تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

Bibliography

Ibn Abī al-Uṣba‘, ‘Abd al-‘Aẓīm ibn al-Wāḥid. “Taḥrīr al-Taḥbīr”, investigated by: Dr. Ḥifnī Muḥammad Sharaf, (United Arab Republic: Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage).

Ibn Abī Najm, ‘Alī ibn Abī al-Sa‘ādāt, “Dīwān”, investigated by: Dr. Muḥammad Adīb ‘Abd al-Wāḥid Jamrān, (Damascus: Majma‘ al-Lughah al-‘Arabīyah, 1427 AH / 2006).

Ibn al-Athīr, Ḍiyā’ al-Dīn, “al-Mathal al-Sā’ir fī Adab al-Kātib wa-al-Shā‘ir”, investigated by: Aḥmad al-Ḥūfī and Badawi Ṭabānah, (Egypt, Cairo: Dār Nahḍa).

al-Aṣbahānī, Abū Na‘īm Aḥmad ibn ‘Abdillāh. “Ḥilyat al-Awliyā’ wa-Ṭabaqāt al-Aṣfiyā”. (Al-Saʿāda Printing Press - next to Egypt Governorate).

al-Aṣfahānī, Ibn al-‘Imād. “Shadharāt al-Dhahab fī Akhbār mann Dhahab”. Investigated by: ‘Abd al-Qādir al-A’rnā’out and-Maḥmūd al-Arnā’out, (1st ed., Damascus-Beirut: Dār Ibn Kathīr, 1414 AH / 1993).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. “Ṣaḥīḥ al-Bukhārī”. (2nd ed., Riyadh: Dār al-Salām, 1419 AH / 1999).

al-Buḥturī, Abū al-Walīd ‘Ubayd ibn Yaḥyá. “Dīwān”. (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1407 AH / 1987).

al-Bustī, ‘Iyāḍ ibn Mūsá. “Bughyat al-Rā’id li-mā Taḍammanahu Ḥadīth Umm Zar‘ min al-Fawā’id”. Investigated by: Abū Dāwūd Ayman ibn Ḥāmid ibn Naṣīr al-Dasūqī, (1st ed., 1439 AH-2018).

al-Baghdādī, Ismā‘īl Bāshā. “Hadīyah al-‘ārifīn Asmā’ al-Mu’allifīn wa-Āthār al-Muṣannifīn”. (Beirut, Lebanon: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī).

al-Tirmidhī, Muhammad ‘Īsá. “Sunan al-Tirmidhī”. Investigated by: Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf. (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1998) .

al-Taftāzānī, Sa‘d al-Dīn. “al-Muṭawwal”. Investigated by: Dr. ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (3rd ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1434 AH / 2013).

al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. “Dalā’il al-I‘jāz”. Investigated by: Maḥmūd Muḥammad Shākir, (5th, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 2004) .

Ibn al-Jahm, ‘Alī, “Dīwān”, investigated by: Khalīl Mardam Bik, (2nd ed., Beirut: Dār al-Āfāq al-Jadīdah, 1400 AH / 1980).

al-Jawharī, Ismā‘īl ibn Ḥammād. “al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lugha wa-Ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah”. Investigated by: Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār, (4th ed., Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1407 AH – 1987).

Ibn al-Ḥājib, Abū ‘Umar ibn Jamāl al-Dīn, “Amālī Ibn al-Ḥājib”, investigated by: Dr. Fakhr Ṣāleḥ Sulaymān Qudarah, (Jordan: Dār ‘Ammār, and Lebanon: Dār al-Jīl, 1409 AH / 1989).

Ibn Ḥibbān. Muhammad ibn Ḥibbān. "Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān be-Tartīb Ibn Bilbān". Investigated by: Shu'ayb al-Arn'out, (2nd ed., Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1414 AH / 1993).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn 'Alī. "al-Iṣābah fī Tamyīz al-Ṣaḥābah", investigated by: 'Ādil Aḥmad 'Abd al-Mawjūd and 'Alá Muḥammad Mu'awwaḍ, (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1415 AH).

Ibn Ḥanbal, Aḥmad. "Musnad Aḥmad", investigated by: Shu'ayb al-Arna'ūṭ and 'Ādil Murshid et el, (1st ed., Mu'assasat al-Risālah, 1421 AH / 2001).

al-Ḥākim, Muḥammad ibn 'Abdillāh. "al-Mustadrak 'alá al-Ṣaḥīḥayn". Investigated by: Muṣṭafá 'Abd al-Qādir 'Aṭā, (2nd ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1422 AH / 2002).

al-Ḥuṭay'ah, Jarwal ibn Aws. "Dīwān". Investigated by: Ḥamdū Ṭamās, (2nd ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Ma'rifah, 1426 AH / 2005).

Khalīfah, Ḥājjī. "Kashf al-Ẓunūn 'an Asāmī al-Kutub wa-al-Funūn". Investigated by: Muḥammad Sharaf al-Dīn Ya Litqaya, and Rifʿat Bilka al-Kalisa, (Beirut, Lebanon: Revival of Arab Heritage).

al-Dasūqī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Arafah. "Ḥāshiyat al-Dasūqī 'alá Mukhtaṣar al-Sa'd". investigated by: Dr. Khalīl Ibrāhīm Khalīl, (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1423 AH / 2002).

Ibn Rajab, 'Abd al-Raḥmān ibn Shihāb al-Dīn, "Jāmi' al-'Ulūm wa-al-Ḥikam", investigated by: Shu'ayb al-Arnā'ūṭ and Ibrāhīm Bājis, (7th ed., Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1422 AH / 2001) .

al-Ruqayyāt, 'Ubayd Allāh ibn Qays. "Dīwān". Investigated by: Dr. 'Azīzah Fawwāl Bābatī, (1st ed., Beirut: Dār al-Jīl, 1416 AH / 1995).

al-Zarkashī, Badr al-Dīn ibn Muḥammad. "al-Burhān fī 'Ulūm al-Qur'ān". Investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (1st ed., Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah 'Īsá al-Bābī al-Ḥalabī and his partners, 1376 AH / 1957).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar. "Rabī' al-Abrār wa-Nuṣūṣ al-Akhyār". (1st ed., Beirut: Mu'assasat al-A'lamī, 1412 AH).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar. "al-Kashshāf". (3rd ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1407 AH).

Zamūṭ, 'Abd al-Sattār Ḥusain. "Naẓrah Taḥlīlīyah fī Kitāb (Sharḥ 'Uqūd al-Jumān) by: Imām Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī ḍimna Kitāb (Buḥūth fī al-Balāghah)". (1st ed., Maṭba'at al-Ḥusayn al-Islāmīyah. 1413 AH).

al-Subkī, Bahā' al-Dīn, "'Arūs al-Afrāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ". Investigated by: Dr. 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (al-Maktabah al-

‘Aṣrīyah, Beirut, 1st ed., 1423 AH / 2003).
Ibn Sa‘d, Muḥammad ibn Sa‘d. “al-Ṭabaqāt al-Kubrá”. Study and investigation: Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1410 AH-1990).
al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Jalāl al-Dīn. “Sharḥ ‘Uqūd al-Jumān fī al-Ma‘ānī wa-al-Bayān”. Investigated by: Dr. Ibrāhīm Muḥammad al-Ḥamdānī and Dr. Amīn Luqmān al-Ḥabār, (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2011).
al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Jalāl al-Dīn. “Ham‘ al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘”. Investigated by: Aḥmad Shams al-Dīn, (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1418 AH / 1998).
al-Shādhilī, ‘Abd al-Qādir. “Bahjat al-‘Ābidīn be-Tarjamat Ḥāfiẓ al-‘Aṣr Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī”. Investigated by: Dr. ‘Abd al-Ilāh Nabhān, (Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1419 AH / 1998).
al-Ṭabarī, Muhammad bin Jarir. “Tafsīr al-Ṭabarī”. Investigated by: Aḥmad Muḥammad Shākir, (1st ed., Mu’assasat al-Risālah, 1420 AH / 2000).
al-Ṭarābulusī, Ibn al-Munīr. “Dīwān”. Investigated by: Dr. ‘Umar ‘Abd al-Salām Tadmurī, (1986, 1st ed., Dār al-Jīl, Beirut) .
al-Ṭayyibī, Sharaf al-Dīn. “al-Tibyān fī al-Bayān”. Investigated by: ‘Abd al-Sattār Zamūṭ, (Doctoral thesis, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, 1977).
al-Ẓahhār, Najāḥ bint Aḥmad. “Mu’allafāt al-Suyūṭī fī ‘Ilm al-Balāghah”. Umm Al-Qura University Journal of Sharia Sciences and Arabic Language and Literature, vol. 16, iss. 28, (Shawwal 1424 AH).
Ibn ‘Āshūr, al-Ṭāhir. “al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr”. (Tunis: al-Dār al-Tūnisīyah, 1984).
al-‘Abbāsī, ‘Abd al-Raḥīm. “Ma‘āhid al-Tanṣīṣ ‘alá Shawāhid al-Talkhīṣ”. Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, (Beirut: ‘Ālam al-Kutu).,
Ibn ‘Arabshāh, Ibrāhīm ibn Muḥammad. “al-Aṭwal Sharḥ Talkhīṣ Miftāḥ al-‘Ulūm”. Investigation and commentary by: ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (Beirut – Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah).
al-‘Izzī, Najm al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad. “al-Kawākib al-Sā’irah be-A‘yān al-Mi’ah al-‘Āshirah”. Investigated by: Khalīl al-Manṣūr, (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1418 AH / 1997).
Ibn ‘Aṭīyah, ‘Abd al-Raḥmān ibn Ghālib. “al-Muḥarrarr al-Wajīz”. Investigated by: ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfī Muḥammad, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, , 1422 AH) .
al-‘Imād, Abū al-Sa‘ūd, Muḥammad ibn Muḥammad. “Tafsīr Abī al-

Sa‘ūd”. (Beirut: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī).
al-‘Aydarūs, ‘Abd al-Qādir ibn Shaykh ibn ‘Abdillāh. “al-Nūr al-Sāfir ‘an Akhbār al-Qarn al-‘Āshir”. Investigated by: Dr. Aḥmad Ḥālū, Maḥmūd al-Arnā’ūṭ, and Akram al-Būshī. (1st ed., Beirut: Dār Ṣādir, 2001).
Ibn Fāris, Aḥmad bin Fāris. “al-Ṣāḥibī fī Fiqh al-Lugha”, (Muḥammad ‘Alī Bayḍūn, 1st ed., 1418 AH / 1997).
Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris. “Mu‘jam Maqāyīs al-Lughah”. Investigated by: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, (Dār al-Fikr).
al-Fuhayd, Jāsim Sulaymān. “al-Suyūṭī al-Balāghī”. (Dirāsāt Akādīmīyat, Maktabat Āfāq).
al-Qālī, Ismā‘īl ibn al-Qāsim. “al-Amālī Shudhūr al-Amālī”. Arranged by: Muḥammad ‘Abd al-Jawwād al-Aṣma‘ī, (2nd ed., Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1344 AH-1926).
al-Qarṭājannī, Ḥāzim. “Minhāj al-Bulaghā’ wa-Sirāj al-Udabā”. Investigated by: Muḥammad al-Ḥabīb Ibn al-Khūjah, (3rd ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1986).
al-Qazwīnī, al-Khaṭīb. “al-Īḍāḥ”. Investigated by: Ibrāhīm Shams al-Dīn, (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1424 AH / 2003).
al-Qushayrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. “Ṣaḥīḥ Muslim”. Investigated by: Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, (Issa Al-Babi Al-Halabi Press and Partners).
al-Qairawānī, Ibn Rashīq. “al-‘Umdah”. Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn, (Dār al-Jīl).
Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd, “Sunan Ibn Mājah”. Investigated by: Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, (Cairo: Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah).
al-Mutanabbī, Aḥmad ibn al-Ḥusain al-Ju‘fī. “Diwān”. (Beirut: Dār Beirut, 1403 AH / 1983).
al-Marzūqī, Muḥammad ibn Aḥmad. “Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah”. Investigated by: Gharīd al-Shaykh, (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1424 AH / 2003).
Maṭlūb, Aḥmad. “al-Qazwīnī wa-Shurūḥ al-Talkhīṣ”. (1st ed., Baghdad: Maktabat al-Nahḍah, 1387 AH / 1967).
Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. “Lisān al-‘Arab”. al-ḥawāshī : Yayijī and a group of linguist, (3rd ed., Dār Beirut: Ṣādir, 1414 AH).
al-Nasā’ī, Aḥmad ibn Shu‘ayb. “Sunan al-Nisā’ī (printed with commentary of al-Suyūṭī and the footnotes of al-Sindī)”, revised by: a group of scholars, and read to Shaykh: Ḥasan Muḥammad al-Mas‘ūdī. (al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá, Cairo).
al-Nuwayrī, Shihāb al-Dīn. “Nihāyat al-Arab fī Funūn al-Adab”.

(Cairo, 1st ed., Dār al-Kutub wa-al-Wathā'iq al-Qawmīyah, 1423 AH).

al-Hamadhānī, Shairawaih ibn Shahradār. "al-Firdaws be-Ma'thūr al-khiṭāb". Investigated by: al-Sa'īd ibn Basyūnī Zaghlūl, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1406 AH-1986) .

Ibn Ya'qūb, Aḥmad ibn Muḥammad. "Mawāhib al-Fattāḥ fī sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ". Investigated by: Dr. Khalīl Ibrāhīm Khalīl, (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1424 AH / 2003).

١٣٨١
١٩٦١

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Journal of

Arabic Language and Literature

Vol : 10

Oct - Dec 2023